



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ١



التداعيات الاقتصادية المحتملة لحل السلطة

د. نصر عبدالكريم

تعقيب: د. سمير عبدالله و مازن سنقرط

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



د. نصر عبد الكريم

حاصل على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد المالي من جامعة (Southern Illinois) في الولايات المتحدة عام 1992. يعمل حالياً استاذ زائر في كل من جامعة القدس-ابو ديس وجامعة القدس المفتوحة، الى جانب توليه ادارة مركز تطوير القطاع الخاص الفلسطيني في رام الله. كما انه عمل ويعمل مستشار للعديد من المؤسسات المحلية والدولية. شارك في مئات المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، وله عشرات الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية، وعشرات الأوراق المقدمة في مؤتمرات. و صدر له مؤخراً كتاب بعنوان "رؤية بديلة للإقتصاد الفلسطيني" وذلك عن مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية و مؤسسة روزا لوكسمبورغ الألمانية.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org

التداعيات الاقتصادية المحتملة لحل السلطة

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج اھيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاضاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

أوراق اليوم التالي

المعقبون	الكاتب	الموضوع	رقم
د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط	د. نصر عبد الكريم	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	1
اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ	سعيد زيد	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	2
د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني	د. نعيم ابو الحمص	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	3
د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل	د. فتحي ابو مغلي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	4
د. صبري صيدم و عمار العكر	د. مشهور ابو دقة	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	5
د. شداد العتيبي و م. يحيى عرفات	د. عبدالرحمن التميمي	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	6
خليل الرفاعي و داود درعاوي	ابراهيم البرغوثي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	7
خالد العسيلي	د. عبدالناصر مكّي	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	8
د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي	د. سفيان ابو زايدة	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	9
باسم التميمي و نبيل عمرو	أحمد قريع	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	10

ملخص:

بعد استعراض البيئة العامة للاقتصاد الفلسطيني وتركيبه هذا الاقتصاد بعد نشأة السلطة الفلسطينية، فإن من شأن الخيار السلطة وتفكك مؤسساتها التأثير بشكل كبير على المؤشرات العامة للاقتصاد الفلسطيني.

ففيما يتعلق بتركيب الاقتصاد الفلسطيني، من المتوقع أن تتراجع مساهمة قطاع الخدمات ودوره في الاقتصاد بسبب الخيار المؤسسات المدنية والعسكرية، وبالتالي عدم الحاجة لمعظم العاملين فيها (باستثناء جزء من العاملين في التعليم والصحة والشؤون المدنية)، وتلاشي آثار الإنفاق العام المقدر بنحو 3 مليار دولار على مختلف مكونات الاقتصاد. ومن المتوقع أن تتراجع حصة الخدمات في الناتج المحلي عند المستويات التي كانت سائدة قبل قدوم السلطة (حوالي 25%)، ويتوقع أن يكون هذا التراجع لحساب قطاعات أخرى كالزراعة مثلاً والتي ستشكل ملاذاً رئيسياً للأسر التي ستفقد مصدر دخلها الرئيسي، وستندفع للقطاع الزراعي والإنتاج المتزلي مما سيزيد مساهمة هذا القطاع في التشغيل. كما أن حل السلطة قد يشهد عودة العديد من أرباب الصناعة إلى العمل في مجال الصناعات الحرفية والتقليدية المحلية لتعويض النقص الذي سيصيب الطلب الكلي والاستهلاك من السلع المستوردة.

يعتبر قطاع المالية العامة من أكثر القطاعات التي يمكن أن تتأثر بشكل مباشر جراء حل السلطة. إذ من المتوقع أن يحصل توقف تام في كافة مصادر التمويل المحلية والخارجية. فالإيرادات الضريبية المباشرة وخاصة ضريبة الدخل ستتجمد فوراً بسبب غياب دوائر التحصيل والجمالية. وسيمتنع المكلفون الفلسطينيون من الأفراد والشركات عن تسديد الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة القيمة المضافة. وستوقف إسرائيل تحويلات المقاصة إلى الجانب الفلسطيني والتي تبلغ حالياً مليار ونصف دولار سنوياً. وهناك احتمال قوي أن يؤدي حل السلطة إلى توقف المساعدات الدولية.

على صعيد القطاع الوظيفي، سيكون أكثر من 100 ألف موظف عرضة للتسريح من وظائفهم إجبارياً نتيجة حل السلطة وعدم الحاجة لخدمات الوزارات والمؤسسات التي يعملون بها. وهذا الأمر له انعكاسات كارثية على الواقع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي والأمني. معدلات البطالة ستصل لمستويات قياسية (أكثر من 40%)، ومستويات الفقر ستزداد بصورة ملحوظة لتتطال فئات كبيرة كانت خارج دائرة الفقر، ويمكن أن تصل لمعدلات غير مسبوقه على الإطلاق (أكثر من 60%).

ستتأثر قدرة المقترضين من فئة الموظفين العموميين على تسديد ديونهم، الأمر الذي سيضرب القطاع المصرفي في حال تحمل وحده المخاطر الناجمة عن تعثر سداد الديون.

قطاع العمل الفلسطيني في إسرائيل سيكون من أكثر القطاعات تأثراً. ومن المرجح أن يشهد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تزايداً ملحوظاً، حيث ستضطر السلطات الإسرائيلية لفتح أسواق العمل لديها حتى لا ينعكس الانهيار الاقتصادي في المناطق الفلسطينية في تدهور حاد في الأوضاع الأمنية.

وعلى صعيد القطاع المالي، تبلغ ديون السلطة للمصارف العاملة في المناطق الفلسطينية نحو 1,115 مليون دولار حتى نهاية العام 2012. ومن شأن حل السلطة وامتناعها عن سداد ديونها للمصارف، وعدم تقديم المؤسسات الدولية لأي ضمانات مصرفية، تعريض هذه المصارف لمخاطر كبيرة تؤثر في قدرتها على الاستمرار في العمل وتقديم خدماتها المصرفية.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، سيفقد الاقتصاد في قطاع غزة حصته من الإنفاق الحكومي الرسمي في رام الله بالكامل، والتي تبلغ 1,2 مليار دولار موزعة على رواتب الموظفين والمساعدات الاجتماعية وفاتورة الطاقة وبعض المشاريع التطويرية. وهذا سيوجه ضربة قوية للاقتصاد في غزة، ويرفع من معدلات البطالة والفقر، ويؤدي إلى تراجع حاد في الناتج المحلي والى تعطل جزء أكبر من الخدمات العامة، وارتباك في جهود إعادة إعمار البنية التحتية. كما أن حل السلطة سيزيد فرص إعادة دمج الاقتصاد في غزة بمحيطه العربي والإسلامي من البوابة المصرية. ليس من المرجح أن يؤثر خيار حل السلطة على وضعية القدس السياسية والقانونية التي كرستها إسرائيل. وعليه فإن تداعيات حل السلطة على اقتصاد هذه المدينة ستكون محدودة. ولمواجهة هذه التداعيات توصي الورقة بالبحث عن سياسة مالية جديدة، تشمل زيادة الإيرادات المحلية، والتكشف في النفقات العامة، واستقطاب مساعدات عربية ودولية طارئة، وإصلاح التشوهات في سوق العمل، وتقليص تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والاهتمام بالمنتج الوطني ودعمه، ودعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية.

1. تمهيد

في كل مرة تبرز طروحات حل السلطة كان يقترن بها حديث ونقاش عن التأثيرات المترتبة على هذا الخيار. وأحد أهم هذه التأثيرات يرتبط بالجوانب الاقتصادية والمالية. ومن المهم قبل تناول التأثيرات الاقتصادية البحث في الدور الذي تقوم بها السلطة على الصعيد الاقتصادي، إضافة الى الأثر غير المباشر لوجود السلطة واستمرار عمل مؤسساتها. ولذلك في كل مرة كان يناقش البعض بحل السلطة، كانت هناك آراء مغايرة تدافع عن بقاء السلطة كمشروع وطني يقود المرحلة الانتقالية وصولاً إلى استرجاع الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها إنشاء الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة والمتواصلة جغرافياً. وبالإضافة للبعد السياسي، شكّل البعد الاقتصادي أحد ركائز دفاع هذا الفريق عن رأيه بسبب الضرر الكبير الذي قد يتسبب به خيار حل السلطة على المستويين الكلي (الاقتصاد) والجزئي (الأفراد والمنشآت).

2. البيئة العامة للاقتصاد الفلسطيني

ينظم اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كل ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بينهما. ويشمل ذلك الجوانب التجارية والمالية والنقدية والعمل والعمال. ورغم عدم التزام الجانب الإسرائيلي بتطبيق بنود ومواد الاتفاق وخرقه للعديد من هذه البنود، ورغم الملاحظات العديدة المسجلة على الاتفاق وعلى الضرر الذي لحق بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة استمرار العمل به، إلا أن هذا الاتفاق ظل طيلة 18 عاماً وحتى الآن هو الإطار الناظم للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

بالعودة الى اتفاق باريس الاقتصادي، فإن حل السلطة وفقاً للمعطيات السابقة سيفضي الى الغاء الاتفاق الاقتصادي بين الجانبين. وبالتالي من المتوقع أن تتأثر حل المحاور التي ينظمها الاتفاق بشكل مباشر أو غير مباشر، وخصوصاً الترتيبات التجارية وتحويلات المقاصة والمسائل النقدية والمصرفية وقضايا العمل والعمال.

3. تركيبة الاقتصاد الفلسطيني

ساهم البدء في تطبيق الاتفاقيات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1994 في حدوث تغيرات جذرية على مستويات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية. إذ أتاحت الاتفاقيات للسلطة الفلسطينية ممارسة صلاحياتها الإدارية والتنظيمية والقانونية ضمن الولاية الجغرافية في المناطق والتجمعات الرئيسية، وإدارة الموارد الاقتصادية في تلك المناطق بما ينسجم مع الأهداف والأولويات الفلسطينية. وانعكست الترتيبات السياسية والاقتصادية في النصف الأول من التسعينيات في تغير تركيبة الاقتصاد الفلسطيني مع مرور الوقت. إذ كانت القطاعات الانتاجية هي المسيطر على الاقتصاد

الفلسطيني قبل السلطة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي وفي التشغيل. فقد بلغت مساهمة قطاع الزراعة حوالي 13% في الناتج المحلي ومثلها في تشغيل الايدي العاملة. كما شكلت الصناعة مصدراً مهماً في الانتاج والتشغيل في ذلك الوقت (22% و30%) على التوالي¹. في المقابل، بلغت مساهمة قطاع الخدمات 25% في الناتج المحلي ومثلها في التشغيل، واقتصر هذا القطاع في حينه على الخدمات العامة في مجالات التعليم والصحة والشؤون المدنية. بعد قيام السلطة، طرأ تحول كبير في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني. وتطور البناء والاداء الاقتصادي بشكل ملحوظ. فالناتج المحلي ارتفع في الأعوام الثلاثة الاولى بعد انشاء السلطة بأكثر من 23% ليبلغ نحو 3,744 مليون دولار في العام 1997. وبات الاقتصاد الفلسطيني أكثر نزوحاً نحو القطاعات الخدمية وكان ذلك بالتأكيد على حساب القطاعات الانتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي وفي التشغيل. فقد أدى انشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة الى توظيف عدد كبير من الموظفين العموميين في تلك المؤسسات من أجل القيام بالمهام والمسؤوليات التي تسلمتها السلطة في القطاعات الخدمية وفي الادارة والدفاع. كما تطورت الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية وأنشطة تقديم الخدمات وأنشطة النقل والتخزين والمواصلات بالتزامن مع انشاء السلطة. هذه العوامل أدت الى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج وفي تشغيل الايدي العاملة. وتشير البيانات الى أن حصة الخدمات في الناتج المحلي ارتفعت من 25% عام 1994 الى نحو 40% نهاية العام 2012. كما ارتفعت حصته في التشغيل من 25% الى 36% خلال نفس الفترة. وتراجعت بالتالي حصة القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة التي تراجعت حصتها في الناتج لتصبح أقل من 5% فقط بعد أن كانت بحدود 13%.

إن من شأن اهييار السلطة وتفكك مؤسستها التأثير بشكل كبير على المؤشرات العامة للاقتصاد الفلسطيني. وللإستدلال على حجم هذا التأثير تم الاستناد لنتائج التنبؤات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2013 والمبنية على السيناريو الأكثر تشاؤماً². مع الاشارة الى أن هذه التنبؤات لم تأخذ بالاعتبار سيناريو اهييار السلطة، بل افترضت تدهور الوضع السياسي والامني وتراجع حاد في التحصيل الضريبي وتشديد القيود على حركة الافراد والسلع. إلا أن هذه المعطيات لم ترق لحد حل السلطة تماماً والتي يُتوقع أن يكون تأثيرها أشد وطأة على الاداء الاقتصادي. ووفقاً لهذه التقديرات فمن المتوقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.5% خلال عام 2013، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16.8%. كما يتوقع أن ينخفض إجمالي الاستهلاك بنسبة 3.9%، ما يعني أن نصيب الفرد من الاستهلاك سوف ينخفض بنسبة 6.5%، وهو ما يعني ارتفاع نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية. كما يتوقع حسب هذا السيناريو أن ينخفض إجمالي الاستثمارات بنسبة 4.5%.

أما ما يتعلق بتركيبة الاقتصاد الفلسطيني؛ فمن المتوقع أن تتراجع مساهمة قطاع الخدمات ودوره في الاقتصاد بسبب اهييار المؤسسات المدنية والعسكرية وبالتالي عدم الحاجة لمعظم العاملين فيها (باستثناء جزء من العاملين في القطاعين التعليمي والصحي والشؤون المدنية)، وتلاشي آثار الانفاق العام المقدر بنحو 3 مليار دولار على مختلف مكونات الاقتصاد. ومن المتوقع أن تتراجع حصة الخدمات في الناتج المحلي عند المستويات التي كانت سائدة قبل قدوم السلطة (حوالي 25%)، ويتوقع أن يكون هذا التراجع لحساب قطاعات أخرى كالزراعة مثلاً والتي ستشكل ملاذاً رئيسياً للأسر التي ستفقد

¹ الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكار. الطبعة الثانية، 2003

² تم افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتدهور بشكل كبير نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي ستشهدتها المنطقة في تلك الفترة. كما تم افتراض زيادة النهب الضريبي، وانخفاض في تحصيل ضريبة الدخل والقيمة المضافة، وانعدام الاستثمارات الحكومية، وانخفاض التحويلات الحكومية، وتجميد تحويل معظم العوائد الضريبية (ضريبة المضافة) من قبل إسرائيل وتحويل ما يقارب 30% فقط من تلك الضرائب، بالإضافة إلى زيادة العرائل على حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية أو بين الأراضي الفلسطينية والدول المجاورة.

مصدر دخلها الرئيسي وستندفع للقطاع الزراعي والانتاج المتزلي مما سيسهم في زيادة مساهمة هذا القطاع في التشغيل. ومن جهة أخرى، قد تشهد المرحلة المقبلة في ظل حل السلطة عودة العديد من ارباب الصناعة والعمالين الى العمل في مجال الصناعات الحرفية والتقليدية المحلية لتعويض النقص الذي سيصيب الطلب الكلي والاستهلاك من السلع المستوردة. لكن بشكل عام، سيتجه الناتج المحلي ككل للتراجع باعتباره انعكاساً لجميع الانشطة التي تتم في الاقتصاد. ويمكن الاستدلال على أن حجم التراجع سيفوق 50% وهي النسبة التي تراجع بها الناتج العام 2002 وهو العام الذي شهد انهياراً كبيراً في الاقتصاد على إثر الاجتياحات والاعتداءات الاسرائيلية التي بلغت ذروتها في ذلك العام.

4. التداعيات القطاعية

من الطبيعي أن يأتي هذا التأثير الكلي على الإقتصاد الفلسطيني من مصادر مختلفة ترتبط بأوجه الأنشطة القطاعية المختلفة التي ستأثر بدرجات متفاوتة جراء حل أو إهمار السلطة. وفيما يلي تحليل لتداعيات حل السلطة على أهم القطاعات الإقتصادية الفلسطينية:

1. المالية العامة

نقصد بالمالية العامة كل ما يتعلق بالبنود الواردة في موازنة السلطة الفلسطينية من إيرادات وانفاق ودين محلي وخارجي. وقد شهدت مالية السلطة تطورات عديدة منذ انشائها وحتى الآن. وما يهمننا على هذا الصعيد هو الانفاق العام للسلطة والذي يتم تمويله من مصادر عديدة أهمها الإيرادات المحلية والمعونات الخارجية والاقتراض من المصارف والاقتراض الخارجي. وخلصت الدراسات والتقارير التي تناولت الأداء المالي للسلطة لمجموعة من الاستخلاصات، هي:

- مرت إيرادات السلطة بتغيرات كمية وبنوية عديدة منذ انشاء السلطة. وقد اعتمدت السلطة بداية انشائها وحتى العام 2000 على الإيرادات الضريبية وإيرادات المقاصة لتمويل الانفاق الجاري، كما اعتمدت على العون الخارجي لتغطية الانفاق التطويري. بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وما صاحبها من اجراءات اسرائيلية ساهمت في تقويض قدرة السلطة على تمويل انفاقها الجاري، تغيرت بنية الموازنة، وتم توجيه الجزء الأكبر من الدعم الخارجي لتمويل الموازنة الجارية وخاصة بند الرواتب والاجور الذي تضخم بشكل ملحوظ إثر استيعاب السلطة لفائض العمالة الناجم عن حظر عمل الفلسطينيين داخل الخط الاخضر.
- يعتبر الانفاق العام للسلطة محركاً رئيسياً للاقتصاد الفلسطيني وخصوصاً في منذ عام 2001، سواء من خلال الانفاق الجاري على بند الرواتب والاجور أو الانفاق ضمن بند النفقات التشغيلية الاخرى عبر شراء السلع والخدمات من المنتجين المحليين أو من خلالهم. وتشير البيانات الى أن حجم فاتورة الرواتب للموظفين العموميين بلغت حتى العام 2000 نحو 524 مليون دولار تدفع لحوالي 115 ألف موظف، يضاف لها نحو 420 مليون دولار ضمن بند النفقات التشغيلية والرأسمالية. وبشكل عام، تراوحت مساهمة الانفاق الحكومي بين 18-25% من اجمالي الناتج الفلسطيني خلال الفترة (1994-2000). من جهة أخرى، أنفقت السلطة من خلال مصادرها الذاتية والمعونات الخارجية نحو 300 مليون دولار على مشاريع البنية التحتية في مختلف المناطق والتجمعات الفلسطينية.

- بعد العام 2000، تغيرت بنية الموازنة العامة، حيث تم توجيه جزء مهم من النفقات الى برامج الاغاثة الطارئة في ظل تراجع مستويات المعيشة وانتشار ظاهري البطالة والفقر بين الفلسطينيين وتزايد أعداد الاسر الفلسطينية المحتاجة للمعونات والمساعدة. وإزاداد حجم الإنفاق الحكومي بشكل مستمر منذ ذلك الحين الى أن وصل الى حوالي 3.5 مليار دولار في نهاية عام 2012، يأخذ أكثر من 90% منها شكل الإنفاق الجاري، وفي كل سنوات الفترة 2001-2012، كانت فاتورة الروتب والاجورة تشكل حوالي ثلثي النفقات الجارية.
- مولت السلطة نفقاتها من خلال مصادر عديدة، شكلت الايرادات الضريبية وغير الضريبية المحلية نحو 35% من مصادر التمويل الذاتية خلال العام 2012. وساهمت تحويلات المقاصة التي بلغت قيمتها نحو 500 مليون شيكل شهرياً بالنسبة المتبقية، اضافة الى مصادر التمويل الاخرى كالمعونات الخارجية (800 مليون دولار سنوياً) والاقتراض من المصارف (400 مليون)³.

يعتبر قطاع المالية العامة من أكثر القطاعات الذي يمكن أن يتأثر بشكل مباشر جراء حل السلطة. إذ من المتوقع أن يحصل توقف تام في كافة مصادر التمويل المحلية والخارجية. فالإيرادات الضريبية المباشرة وخاصة ضريبة الدخل ستتجمد فوراً بسبب غياب دوائر التحصيل والجباية. وسيمنع المكلفون الفلسطينيون من الافراد والشركات عن تسديد الضرائب غير المباشرة وخاصة ضريبة القيمة المضافة. وستوقف اسرائيل تحويلات المقاصة الى الجانب الفلسطيني والتي تبلغ حالياً مليار ونصف دولار سنوياً (تمثل 70% من اجمالي الإيرادات العامة). مع الاشارة الى أن أموال المقاصة ستراجع بدورها بسبب انخفاض مستوى الطلب المحلي من قبل الفلسطينيين على المنتجات المستوردة من اسرائيل ومن باقي دول العالم والتي تشكل الضرائب المفروضة عليها المصدر الرئيسي لاموال المقاصة⁴.

أحد السيناريوهات المترتبة على حل السلطة هو استيلاء الخزانة الإسرائيلية على كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي سيحجر الفلسطينيون على دفعها، وعلى أموال المقاصة، على أن تقوم بالمقابل بتمويل نشاطات "الإدارة المدنية" التي أثبتت التجارب الماضية أنها كانت تنفق في الحد الأدنى سواء على النفقات الجارية أو على البنية التحتية.

وهناك احتمال قوي أن يؤدي حل السلطة إلى توقف المساعدات الدولية، أو على الأقل توقف ذلك الجزء من المساعدات الذي يذهب مباشرة إلى السلطة الوطنية والذي بلغ (1,132) مليون دولار، وخصص جزء منه (900 مليون) لدعم الموازنة والجزء الآخر (256 مليون) للإنفاق التطويري في العام 2012. ولكن هناك احتمال أن يستمر تمرير هذا الدعم أو جزء منه عبر قنوات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) ومنظمات الامم المتحدة.

وسيفقد القطاع الخاص الفلسطيني، تحديداً موردي السلع والخدمات، مصدراً مهماً ومنفذاً رئيسياً لمنتجاتهم وهو المؤسسات الحكومية، حيث تقدر مشترياتها بنحو مليار دولار سنوياً كان يتم توفير جزء كبير منها عبر المقاولين والمنتجين المحليين. ومن جهة أخرى، سيخسر الاقتصاد الفلسطيني رواتب الجزء الأكبر من الموظفين (باستثناء جزء من العاملين في القطاع الصحي والتعليم والشؤون المدنية) والتي كانت تضخ في الاسواق المحلية وتدفع العجلة الاقتصادية بشكل دوري. ويدور الحديث هنا عن أكثر من 500 مليون شيكل شهرياً. الأمر الذي سيتسبب في حدوث ركود

³ بلغ رزيد الدين الحكومي من المصارف نحو 1,115 مليون دولار. وتشكل هذه الديون نحو ثلث التسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف في الاقتصاد الفلسطيني.

⁴ تنبع أهمية إيرادات المقاصة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة مساهمتها بنحو 65-70% من إجمالي الإيرادات المحلية في موازنة السلطة الوطنية. وعند إضافة المعونات الخارجية للموازنة فإن حصة إيرادات المقاصة تهبط إلى 35-40%.

اقتصادي شديد واغلاق العديد من المؤسسات الخاصة وتسريح عدد كبير من الموظفين والعمال العاملين في تلك المؤسسات (يقدر بنحو 10% من العاملين الحاليين). وسيتأثر عدد من مؤسسات القطاع الخاص التي تراكمت ديونها على المؤسسات الحكومية خلال السنوات الاخيرة، حيث تشير التقديرات الى أن قيمة ديون مؤسسات القطاع الخاص على الحكومة تبلغ نحو 500 مليون دولار. وستكون التأثيرات غير المباشرة أكبر وستشمل تراجع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار في غالبية القطاعات الانتاجية والخدمية في الاراضي الفلسطينية.

كما أن السلطة تقدم حالياً أكثر من 100 مليون دولار ضمن مشاريع الدعم والمساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر المحتاجة (حوالي 100 ألف أسرة) من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية. وتقدم أيضاً دعم مالي مباشر وغير مباشر بحوالي 200 مليون دولار لأسر الشهداء والجرحى والأسرى. يضاف لها تغطيات علاج المرضى الفلسطينيين من الضفة وغزة في المشافي المحلية والاسرائيلية والعربية. وتقدر فاتورة التحويلات الخارجية للعلاج بنحو 40 مليون دولار خلال العام 2012 وحده. ومن المرجح أن تتأثر الكثير من الاسر والفئات المستفيدة من هذه الخدمات والبرامج جراء حل السلطة وتوقفها عن تقديم الدعم والاعانة لتلك الفئات. الأمر الذي سيتسبب في اتساع دائرة الفقر لتتطال الاسر المستفيدة سابقاً من برامج الدعم والاعانة، وقد ترتفع نسبة الفقر الى مستوى 60%.

2. التوظيف العام

عملت السلطة الفلسطينية منذ انشائها على تكوين المؤسسات الحكومية باعتبارها الأدوات التنفيذية التي تمكنها من القيام بمهامها. وورثت السلطة الفلسطينية جزءاً كبيراً من المهام الادارية والتنفيذية التي اضطلعت بها السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة قبل العام 1994. وتشير التقديرات الى أن عدد الموظفين الفلسطينيين التابعين للادارة المدنية الذين شكلون اللبنة الاساسية للقطاع الحكومي الفلسطيني يبلغ حوالي 22 ألف موظف. واستحدثت السلطة إدارات فرعية في المحافظات الفلسطينية المختلفة لتسهيل وصول المراجعين واثمام معاملاتهم الرسمية في تلك الدوائر. وترتب على ذلك توظيف أكثر من 75 ألف موظف في هذه المؤسسات والادارات، نصفهم تقريباً في الاجهزة الامنية الفلسطينية. واستمر عددهم في التزايد ومنتوسط سنوي بلغ حوالي 12.4% الى أن وصل في العام 2000 لنحو 115 ألف موظف (62 ألف مدني و53 ألف عسكري). ويعيل هؤلاء بالمتوسط 700 ألف شخص من أسرهم. وشكل هؤلاء الموظفون ما نسبته 19% من اجمالي العاملين في الاراضي الفلسطينية في السنوات الاولى من عمر السلطة (1994-2000).

وشكلت نسبة فاتورة رواتب هؤلاء الموظفين نحو 38% من الانفاق العام في موازنة السلطة خلال تلك الفترة. بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وما رافقها من انخفاض في أعداد العاملين في اسرائيل الى أقل من النصف بسبب حظر السلطات الاسرائيلية دخول العمالة الفلسطينية الى سوق العمل الاسرائيلي، وانخفاض قدرة القطاعات الاخرى (الخاص والاهلي) على التوظيف، اضطرت السلطة الى استيعاب جزء كبير من العمالة للتخفيف من حدة البطالة ومنع اثار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما تم توظيف أعداد كبيرة من الناشطين الميدانيين في الانتفاضة في الاجهزة الامنية الفلسطينية. وبالنتيجة، وصل عدد العاملين الى نحو 160 ألف عامل يتوزعون مناصفة بين مدني وعسكري.

منذ نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني، واستقرار الاوضاع الاقتصادية والتدفقات المالية للعاملين في هذا القطاع، وجهت المصارف العاملة في المناطق الفلسطينية تسهيلاتاً الائتمانية نحو قطاع الموظفين العموميين. وتوسع حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة لموظفي القطاع العام منذ العام 2007 بعد تشكيل حكومة برئاسة د. سلام فياض في الضفة الغربية والاستقرار النسبي والضمانات المحلية والدولية لاستمرار تدفق المساعدات ودفع الرواتب لهذا القطاع العريض من

الموظفين العموميين. وتشير تقديرات سلطة النقد الى أن قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية الاخرى الممنوحة لموظفي القطاع العام تبلغ نحو 690 مليون دولار حتى نهاية العام 2012⁵. ولا يشمل هذا المبلغ قيمة القروض المقدمة للأشخاص غير الموظفين العموميين والذين حصلوا على القروض شرط تقديم الكفالات اللازمة من قبل الموظفين العموميين.

تبرز أهمية البحث في التدايعات المرتبطة بحل السلطة على قطاع الموظفين العموميين لأسباب كثيرة ومهمة. ولعل ارتباط عمل الموظفين باستمرار تقديم الخدمات للمواطنين في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واتمام معاملات المواطنين في جميع الشؤون هو الدافع الاساسي لدراسة هذا القطاع وبحث تداعيات حل السلطة عليه. ناهيك طبعاً عن التأثيرات المباشرة لتسريح الجزء الاكبر من العاملين في الوظيفة العمومية على المستويين الفردي والكلبي. ويمكن اجمالاً أبرز التأثيرات المتوقعة على خيار حل السلطة في بند التوظيف العام بالنقاط التالية:

- يتوزع العاملون في القطاع الحكومي على جميع المؤسسات المدنية والعسكرية. وإذا ما استثنينا العسكريين، فإن الموظفين المدنيين يتوزعون على الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى التي تقدم خدماتها لقطاع واسع من المواطنين في المجالات المختلفة. وإذا علمنا أن نحو 40 ألف موظف يعملون في قطاعي الصحة والتعليم، وأن الجزء الاكبر من هؤلاء الموظفين يمكن أن يستمروا في وظائفهم بشرط تحمل سلطات الاحتلال لمسؤولياتها تجاه المناطق المحتلة، واضطرارها لتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين في القطاعات الرئيسية في تلك المناطق. يضاف لهم بالضرورة عدد من موظفي الشؤون المدنية والاجتماعية وربما القضاء.

- العدد المتبقي، والذي يفوق 100 ألف موظف، سيكونون عرضة للتسريح من وظائفهم اجبارياً نتيجة حل السلطة وعدم الحاجة بالتالي لخدمات الوزارات والمؤسسات التي يعملون بها. وهذا الأمر له انعكاسات كارثية على الواقع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي والأمني. إذ من المتوقع انقطاع مصدر الدخل الرئيسي لهؤلاء الموظفين ولأسرهم. أي أن الحديث هنا يدور عن أكثر من 600 ألف فلسطيني سيتأثرون بشكل مباشر من انقطاع الرواتب. وفي حال عدم استيعاب سوق العمل الاسرائيلي أو اسواق العمل في الخليج والدول الاوروبية لهؤلاء العاملين، فإن من شأن هذا الملف وحده ان يفجر الازمة السياسية والامنية التي ستطال تأثيراتها الدول المجاورة بما فيها اسرائيل، ناهيك عن التأثيرات المباشرة على المجتمع الفلسطيني في الداخل. وفي ظل الأعداد التي ستفقد وظائفها، فإن معدلات البطالة ستصل لمستويات قياسية (أكثر من 40%) ومستويات الفقر ستزداد بصورة ملحوظة لتطال فئات كبيرة كانت خارج دائرة الفقر، ويمكن أن تصل لمعدلات غير مسبوقه على الاطلاق (أكثر من 60%).

- تركيبة الاقتصاد كما بينا سابقاً ستتأثر، حيث ستخفض مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي لحساب قطاعات انتاجية اخرى. مع الاشارة الى مستويات الانتاج ستشهد تراجعاً كبيراً بسبب انقطاع رواتب أكثر من 100 ألف موظف والذين يشكلون مصدراً مهماً للحركة الاقتصادية والنمو والقدرة الشرائية في السوق المحلي. إذ أن توقف رواتب هؤلاء الموظفين والمقدرة بنحو 500 مليون شيكل شهرياً ستتسبب في حدوث ركود اقتصادي شديد واغلاق العديد من المؤسسات الخاصة وتسريح عدد كبير من العاملين في تلك

⁵ وفقاً لتقديرات نقابة العاملين في الوظيفة العمومية، فإن 75% من الموظفين هم من المقترضين من الجهاز المصرفي في فلسطين.

المؤسسات. كما ستتأثر معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار في غالبية القطاعات الانتاجية والخدمية في الاراضي الفلسطينية.

- ستتأثر قدرة المقترضين من فئة الموظفين العموميين على تسديد ديونهم، الأمر الذي سيؤثر بدوره على القطاع المصرفي في حال تحمل وحده المخاطر الناجمة عن تعثر سداد الديون، أو أن يتحمل المقترضون جزءاً من المخاطر من خلال مصادرة بعض الأصول محل الضمان كالاراضي والشقق والمركبات وغيرها من الاصول التي حصل عليها المقترضون من خلال الاقتراض من المصارف.
- من المتوقع أن ينخفض متوسط الاجور للعاملين في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة زيادة عرض العمل الناجم عن تدفق عشرات الآلاف من موظفي القطاع العام الى سوق العمل. ووفقاً للنظرية الاقتصادية، فإن زيادة المعروض من العمال، وعلى افتراض ثبات الطلب من قبل المشغلين، ستؤدي الى انخفاض مستويات الاجور في الاقتصاد. وسيكون الانخفاض في الاجور أكبر (وهذا مرجح بشكل كبير) إذا أدت الاوضاع الاقتصادية الناجمة عن حل السلطة الى تراجع الطلب على العمال المشتق من الطلب على السلع والخدمات. وفي المقابل، يمكن أن يسهم استيعاب جزء من العمال في سوق العمل الاسرائيلي وفي دول الخليج في الحد من الانخفاض في المستوى العام للأجور.
- التسيج الاجتماعي الفلسطيني يمكن أن يتأثر كثيراً بفقدان الموظفين لأعمالهم. ومن المتوقع ازدياد معدلات الجريمة وخرق القانون وارتفاع في معدلات الطلاق والعزوف عن الزواج. ومسيرة التعليم ستكون معرضة بشكل أو بآخر لهزات عنيفة نتيجة ارتفاع معدلات التسرب وانخفاض نسب الالتحاق.

3. العمل في اسرائيل

نال موضوع عمل الفلسطينيين في اسرائيل حيزاً كبيراً في الأدبيات والدراسات التي تناولت الاقتصاد الفلسطيني. وشهدت أعداد العاملين الفلسطينيين في اسرائيل تطورات عديدة، حيث بلغ عددهم نحو 153 ألف عامل في العام 1999، شكلوا نحو 23% من العاملين الفلسطينيين عموماً. وانخفض العدد بشكل دراماتيكي إثر اجراءات الاعلاق الاسرائيلية ومنع تدفق العمال الى اسرائيل، حيث بلغ عددهم حوالي 90 ألف عامل في العام 2001. ويبلغ عدد العاملين الفلسطينيين من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي (بما فيها المستوطنات) في الوقت الحاضر حوالي 78 ألف شخص. ويتوزع هؤلاء بواقع: 46 ألف من الضفة الغربية (30.7 ألف عامل يحملون تصاريح ونحو 15.3 ألف عامل بدون تصاريح). وتشير الارقام أيضاً أن هناك نحو 32.2 ألف فلسطيني ممن يحملون الهوية الزرقاء يعملون في إسرائيل. ويشكل العمال الفلسطينيون في اسرائيل اليوم نحو 10% من مجموع العاملين في الضفة والقطاع⁶. ووفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني فإن تحويلات العمال الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم بلغت 1,051 مليون دولار خلال العام 2012. مع الاشارة الى أن الجزء الاكبر من هذه التحويلات تخص العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بشكل رئيسي. يضاف إليها التحويلات غير المباشرة (ضرائب الدخل والتأمينات المستقطعة من أجور عمال التصاريح) والتي يتم تحويلها إلى السلطة الوطنية مع تحويلات المقاصة.

⁶ وفقاً لبيانات الاحصاء الفلسطيني فإن متوسط الاجر الشهري للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل يتراوح بين 3,527 شيكل و4,338 شيكل في الوقت الحاضر.

في حالة الذهاب بعيداً في خيار حل السلطة، فإن قطاع العمل الفلسطيني في إسرائيل سيكون من أكثر القطاعات تأثراً. وستشكل الأبعاد والدوافع السياسية والاجتماعية محركاً رئيسياً للتغيرات التي ستطال هذا القطاع. ومن المرجح أن يشهد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تزايداً ملحوظاً، وربما يعود لنفس المستويات السائدة في العام 1999 قبل اندلاع الانتفاضة، أو أن يتجاوزها على اعتبار أن قوة العمل في المناطق الفلسطينية ارتفعت بشكل كبير منذ ذلك التاريخ. والدافع الأساسي لهذا الارتفاع في أعداد العاملين هو اضطرار السلطات الاسرائيلية لفتح أسواق العمل لديها لتوفير فرص عمل إضافية للفلسطينيين من الضفة الغربية وربما من قطاع غزة لتضمن عدم انهيار الأوضاع الاقتصادية بشكل كامل نتيجة فقدان عدد كبير من الفلسطينيين لأعمالهم ووظائفهم بعد حل السلطة. إذ تخشى إسرائيل أن ينعكس الانهيار الاقتصادي في المناطق الفلسطينية في تدهور حاد في الأوضاع الامنية.

صحيح أن أعداد العاملين في إسرائيل يمكن أن تشهد ارتفاعاً كبيراً، الأمر الذي سينعكس في ارتفاع قيمة التحويلات المالية لهؤلاء العاملين لتشكيل مصدر انعاش للحركة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، لكن يجب أن لا نغفل التشوهات التي يمكن أن تطال الاقتصاد الفلسطيني والتي سبق أن شخصتها الدراسات والتقارير التي بحثت في تأثير عمل الايدي العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي والتي يمكن تلخيصها في تشوه النظام التعليمي وتسرب أعداد كبيرة من الطلاب للعمل داخل الخط الاخضر، إضافة الى التدهور الذي قد يصيب القطاعات الانتاجية في الأراضي الفلسطينية، ناهيك عن اعادة استغلال إسرائيل للعمالة الفلسطينية الرخيصة نسبياً واستمرار تحكّمها في مصدر رزقهم الرئيسي وما يتبع ذلك من ابتزازات للمواقف السياسية للفلسطينيين من قبل إسرائيل.

4. القطاع التجاري

يقسم القطاع التجاري الى قسمين رئيسيين، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وقد بيّنا في موضع سابق التأثيرات التي يمكن أن تطال قطاع التجارة الداخلية، وخاصة ما يرتبط بتراجع الانشطة التجارية بسبب انخفاض القدرة الشرائية لقطاع الموظفين العموميين والتراجع الكبير في حجم الانفاق العام على المشتريات الحكومية. وسنخصص هذا الجزء من الورقة لبند التجارة الخارجية والتأثيرات التي يمكن تنعكس على التجارة الخارجية في جانبي الواردات والصادرات.

بداية، لا بد من الاشارة الى التأثير الكبير لقيام السلطة على قطاع التجارة الخارجية. فقد أسهم انشاء السلطة في تطور قطاع التجارة الخارجية بشكل ملحوظ منذ العام 1994. ويمكن إجمال العوامل التي ساعدت في تطور هذا القطاع بالنقاط التالية: أ. توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف. ب. استقرار الأوضاع الاقتصادية وتوفير الأمن نسبياً. ج. تعدد خيارات الاستيراد والتصدير التي كانت محظورة قبل انشاء السلطة. د. تأسيس العديد من المؤسسات المساندة التي قدمت خدماتها اللوجستية لهذا القطاع على مدار السنوات الماضية.

وفيما يلي أبرز التطورات التي شهدتها مؤشرات التجارة الخارجية:

– يعاني التبادل التجاري بين فلسطين ودول العالم الخارجي من تشوهات هيكلية ومزمنة. حيث تتحكم إسرائيل بالمنافذ الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي، كما أن التجارة الخارجية الفلسطينية تتركز بشكل ملحوظ مع الجانب الإسرائيلي في ظل عجز تجاري مزمن. وبالتالي، فإن تطور مؤشرات التجارة الخارجية، دائماً ما تصطدم بالمعوقات الإسرائيلية وسياسة إسرائيل تجاه المناطق الفلسطينية والرامية إلى تقييد أي محاولة للانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من مزايا التبادل التجاري.

- بلغ حجم الصادرات في العام 1996 حوالي 340 مليون دولار، واستمر في الارتفاع الى أن وصل عام 2000 لحوالي 400 مليون دولار. وتشير بيانات الإحصاء الفلسطيني الى أن حجم الصادرات بلغ في نهاية العام 2012 حوالي 1000 مليون دولار. ويرجع البعض هذا الارتفاع الى تعزيز الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها السلطة الفلسطينية وتحسين أداء المؤسسات المساندة العاملة في مجال التجارة الخارجية. 70% من هذه الصادرات هي وطنية المنشأ، في حين النسبة المتبقية هي منتجات معاد تصديرها. وتشير البيانات الى أن القسم الأكبر (85%) من الصادرات يتم توجيهه الى الجانب الاسرائيلي، مقابل نحو 12% للدول العربية، والنسبة المتبقية لباقي دول العالم. تجدر الاشارة الى أن الصادرات الفلسطينية تمر عبر ثلاثة معابر رئيسية: المعابر مع اسرائيل ويمر من خلالها نحو 86% من الصادرات، ومعبر الكرامة (13%)، ومعبر المنطار (1%) من الصادرات. وتشكل منتجات الحجر والرخام الجزء الأكبر من الصادرات الفلسطينية، حيث تبلغ نسبتها نحو 18% من الصادرات، يليها الصادرات من المنتجات الغذائية.

- ترتبط الواردات الفلسطينية بعوامل عديدة تؤثر في قيمتها وتركيبتها. ومن هذه العوامل، القدرة الشرائية للمستهلكين الفلسطينيين، وتكلفة المنتجات المستوردة مقارنة بال محلية، والاطار القانوني والمؤسسي للبلد المستورد، والخدمات اللوجستية المقدمة. وشهدت الواردات الفلسطينية تطورات كمية وبنوية عديدة أهمها الارتفاع الكبير في اجمالي الواردات، حيث وصلت مستويات قياسية في العام 1999 وبلغت نحو 3 مليارات دولار. إلا أنها انخفضت بشكل حاد في العام 2002، وبنسبة 50% مقارنة مع العام 1999. ويرجع هذا الانخفاض الكبير الى تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية والسياسية، وانخفاض مستوى الطلب الكلي للفلسطينيين ووجود معوقات اسرائيلية حدت من حركة الافراد والسلع بين المناطق الفلسطينية ومع العالم الخارجي. وعادت أرقام الواردات للارتفاع مرة أخرى خلال الاعوام اللاحقة بسبب حالة الهدوء النسبي في المناطق الفلسطينية، وتجاوزت المستويات التي كانت سائدة قبيل اندلاع الانتفاضة لتبلغ حوالي 3,284 مليون دولار في العام 2007. واستمر الارتفاع مع تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع حجم الانفاق الحكومي والتهبات النسبي في دفع رواتب الموظفين العموميين، ووصلت قيمة الواردات لمستويات قياسية بلغت نحو 4,050 مليون دولار في نهاية العام 2012. والنسبة الاكبر (73%) من هذه الواردات هي من المنتجات الاسرائيلية، نصفها مشتقات نفطية وكهرباء ومياه، وهي منتجات لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الاحوال. وفي المقابل، يستورد الفلسطينيون من تركيا والصين نحو 10% من اجمالي الواردات، ومثلها من الدول الاوروبية. وشكلت الواردات من المنتجات الغذائية نحو ربع الواردات الاجمالية، والآلات والاجهزة الكهربائية حوالي 8% مليون دولار، والمنتجات الكيماوية نحو 7%.

- العجز التجاري وهو خلاصة عمليات التبادل التجاري مع العالم الخارجي. وتشير البيانات الى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني عجزاً تجارياً مزمناً حتى قبل انشاء السلطة. ويزداد العجز التجاري مع تغير حجم الواردات أو حجم الصادرات أو كلا العاملين معاً.

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني توقعاته للعام 2013 بشأن التجارة الخارجية. ووضع مجموعة من السيناريوهات أحدها السيناريو الأكثر تشاؤماً. وتشير التوقعات الى أن اجمالي الصادرات سينخفض بنسبة 7.6% تقريباً ليلبلغ 947 مليون دولار. ونرجح هنا أن هذه التوقعات كانت متحفظة الى حد بعيد لأنها لم تستند الى سيناريو حل السلطة. والأرجح أن قيمة الصادرات ستخفض بأكثر من 15% (بالحد الأدنى) وهي مساهمة الصادرات لدول العالم

الخارجي باستثناء اسرائيل. حيث من المتوقع أن تضع اسرائيل قيوداً شديدة على التصدير للعالم الخارجي دون أن تكون هناك متابعة أو مراجعة من مؤسسات رسمية فلسطينية ترصد الانتهاكات الاسرائيلية. أما فيما يتعلق بالواردات، فتشير توقعات جهاز الاحصاء الى أنها ستزداد بنسبة 12.4% لتبلغ 4,551 مليون دولار. ويختلف تماماً مع هذه التوقعات، حيث أن قطاع الاستيراد من القطاعات الأساسية التي ستطالها تأثيرات قرار حل السلطة وما يرافقه من تداعيات تطال القدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني وتؤثر على مستوى الطلب الكلي. وبالتالي، فإنه من المرجح أن تشهد الواردات تراجعاً حاداً قد يصل لأكثر من 30%. الأمر الذي سينعكس في تراجع قيمة العجز التجاري في الاقتصاد الفلسطيني. وسيشمل التراجع الواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية على حد سواء. الأمر الذي سيعتبر تراجع حجم الاستثمارات في المناطق الفلسطينية.

5. القطاع المالي

يقسم القطاع المالي الى قسمين رئيسيين: القطاع المصرفي الذي يضم المصارف ومحلات الصرافة ومؤسسات الاقراض الصغير ويقع تحت اشراف مؤسسة عامة وهي سلطة النقد. والقطاع المالي غير المصرفي، ويشمل قطاع التأمين والسوق المالي وشركات الوساطة المالية العاملة فيه وشركات التمويل التأجير والرهن العقاري، ويشرف عليه هيئة سوق راس المال. وقد أفرد اتفاق باريس الاقتصادي فصلاً كاملاً لتنظيم المسائل المتعلقة بالشؤون النقدية والمصرفية. ونص الاتفاق على أن الشيكال الإسرائيلي سيكون واحداً من العملات المعترف بها والمقبولة كأداة للمدفوعات بما فيها الصفقات الرسمية. الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح سوى لعدد محدود جداً من فروع المصارف العربية بالعمل في الأراضي الفلسطينية قبل 1994، وكان دور هذه المصارف محدود للغاية في الحياة الاقتصادية. لقد تركت الاتفاقات السياسية بين المنظمة واسرائيل، وانشاء السلطة الفلسطينية، أثراً كبيراً في تطور القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي. إذ شهد القطاع المصرفي نمواً ملحوظاً منذ العام 1994، ففي حين بلغ عدد المصارف العاملة في الاراضي الفلسطينية 3 مصارف قبل ذلك العام، ارتفع العدد بشكل متواصل ليصل الى 18 مصرفاً تعمل من خلال 233 فرعاً حتى نهاية العام 2012. وانعكس هذا التطور في أعداد المصارف على نمو المؤشرات المصرفية، حيث بلغ حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي حوالي 7,200 مليون دولار، وارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتبلغ نحو 3,756 مليون دولار. كما ان اداء سلطة النقد قد تطور بشكل كبير في السنوات الاخيرة ونجحت في المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي وفي تحصينه ضد المخاطر والصدمات الخارجية والداخلية.

بالنظر الى تركيبة التسهيلات الائتمانية؛ نلاحظ أن القطاع العام الفلسطيني استحوذ على نحو 30% من اجمالي التسهيلات (1,115 مليون دولار) كأحد الوسائل التي لجأت لها الحكومة الفلسطينية للتعامل مع أزمته المالية. ويستفيد من الخدمات المقدمة من المصارف قطاعات واسعة من الفلسطينيين، حيث تشكل التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص الفلسطيني نحو 70% من اجمالي التسهيلات (2,641.5 مليون دولار). ومن جهة أخرى تشير البيانات الى أن التسهيلات المقدمة لموظفي القطاع العام بلغت حوالي 700 مليون دولار حتى نهاية العام 2012.

أما بخصوص العملات المتداولة، فمن المعلوم أن هناك ثلاث عملات يتم تداولها والتعامل بها في الأراضي الفلسطينية، الشيكال والدولار والدينار. ويستدل على الكتلة النقدية المتداولة من خلال حساب الودائع تحت الطلب والشيكات المتداولة بالعملات الثلاث. ووفقاً للحسابات، فإن كمية النقد تتراوح بين 6-8 مليار دولار بالعملات الثلاث.

وتستحوذ عملة الشيكل على نحو نصف كمية النقود المتداولة في المناطق الفلسطينية أي 3-4 مليار دولار حتى نهاية العام 2012.

أما القطاع المالي غير المصرفي، والذي تشكل شركات التأمين حجر الزاوية فيه، فقد تطور بشكل ملحوظ منذ قدوم السلطة الفلسطينية. وبلغ حجم المحفظة التأمينية في المناطق الفلسطينية نحو 113 مليون دولار تقدمها 10 شركات بنهاية الربع الثالث 2011. وتوفر هذه الشركات خدماتها للأفراد والمنشآت الاقتصادية في مجالات التأمين المختلفة. وتعمل هذه الخدمات على تحسين البيئة الاستثمارية وتوفير غطاء تأميني ضد المخاطر والتقلبات التي يمكن أن تواجه الأنشطة الاقتصادية. كما ويتوفر في المناطق الفلسطينية على نحو محدود شركات لتقديم خدمات الرهن العقاري والتمويل التأجيري. أما سوق رأس المال، فيبلغ عدد الشركات المدرجة فيه 48 شركة، بلغت القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات نحو 2.7 مليار دولار كما في نهاية العام 2012. ويعمل في السوق المالي 8 شركات وساطة توظف المئات من العاملين، إضافة إلى مؤسسات أخرى تعمل في الأنشطة الأخرى غير الوساطة المالية.

بعد القطاع المالي أحد القطاعات الأكثر تأثراً بالتطورات السياسية، كما أن هذا القطاع يتأثر بالتطورات العامة بشكل جماعي من خلال ما يعرف بعامل الدومينو أو انتقال المخاطر النظامية لكل أجزاء هذا النظام بسرعة كبيرة. وبالتالي فإن مركبات هذا القطاع ستكون عرضة للتأثيرات إذا ما تم حل السلطة الفلسطينية. وفيما يلي أبرز التداعيات المترتبة على قرار حل السلطة على القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي:

- تبلغ ديون السلطة للمصارف العاملة في المناطق الفلسطينية نحو 1,115 مليون دولار حتى نهاية العام 2012. ومن شأن حل السلطة وامتناعها بالتالي عن سداد ديونها للمصارف، وعدم تقديم المؤسسات الدولية لأي ضمانات مصرفية، تعريض هذه المصارف لمخاطر كبيرة تؤثر في قدرتها على الاستمرار في العمل وتقديم خدماتها المصرفية.
- حل السلطة وتسريح غالبية الموظفين العموميين سيؤثر في قدرة هؤلاء الموظفين على سداد ديونهم للمصارف والتي تبلغ نحو 700 مليون دولار. ويمكن أن تلجأ المصارف في حال التعثر في سداد الديون إلى الاستحواذ على العقارات والأصول التي قدمها المقترضون كضمان للقروض التي استفادوا بها. الأمر الذي سيمح للمصارف باسترجاع جزء من ديونها، إلا أن الرفض المجتمعي لمثل هذه الخطوة قد يعيق تطبيقها على أرض الواقع.
- من شأن توقف رواتب الموظفين العموميين التأثير على أنشطة القطاع الخاص الأخرى. وهذا بدوره قد يؤدي إلى تعثر بعض مؤسسات القطاع الخاص المقترضة من تسديد ديونها بسبب تأثر قدرتها على الدفع.
- من غير المرجح أن تسهل السلطات الإسرائيلية تداول عملات أخرى غير الشيكل على نطاق واسع في المناطق الفلسطينية، سواء في الودائع أو الشيكات، مما سيؤثر على حجم الأنشطة التجارية في المناطق الفلسطينية وإحداث أرباك في المعاملات التجارية للأصول والأنشطة العقارية التي غالباً ما تنجز بعملة الدولار والدينار. ولتعويض غياب مؤسسات السلطة (سلطة النقد) ستتولى السلطات الإسرائيلية مهمة الاشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني الذي من المرجح ان يستمر في العمل لتعود الأوضاع لما كانت عليه قبل العام 1994. الأمر الذي سينعكس في تمهيش دور المصارف في تمويل الأنشطة الاستهلاكية والاستثمارية للأفراد والمنشآت الاقتصادية.

- يعتمد القطاع الخاص في تمويل جزء من أنشطته الاستثمارية على المصارف. ومن شأن غياب السلطة (القدرة الشرائية للموظفين والانفاق الحكومي) أن يترجم في انخفاض حجم الطلب الكلي وبالتالي تراجع الأنشطة الاستثمارية والحاجة لتمويلها من الجهاز المصرفي. مما سيؤدي لتراجع الطلب على الخدمات المصرفية والتأثير بالتالي في القرار الاستثماري للمصارف للاستمرار بالعمل أو التوسع بتقديم الأنشطة المصرفية.
- ستواجه المصارف مشاكل جديدة إزاء التصرف في موضوع الشيكات المرتجعة. فمن المتوقع في ظل غياب الأجهزة القضائية والأجهزة التنفيذية القادرة على تطبيق القانون، أن تتزايد أعداد الشيكات المرتجعة (بشكل مقصود أو غير مقصود)، مما سيؤثر في موثوقية الشيكات في التعاملات التجارية كأداة للدفع ويؤثر بالتالي على حجم التعاملات التجارية.
- سيتأثر قطاع التأمين بشكل كبير. وقد تلجأ شركات التأمين لنقل أعمالها الرئيسية خارج الأراضي الفلسطينية في ظل عدم وجود قانون يحمي أنشطتها في مجال التأمين. ومن المتوقع أيضاً أن يفقد الاقتصاد الفلسطيني مصدراً مهماً لتمويل الأنشطة الاستثمارية والمتمثل بالسوق المالي الفلسطيني. وستكبد الشركات المدرجة في السوق المالي خسائر كبيرة نتيجة الأضرار التي ستلحق بالقيمة السوقية لأسهمها بفعل تنامي مستويات المخاطر العامة، الأمر الذي قد يدفع بعدد كبير من المستثمرين (الأفراد والمؤسسات) للتخارج من البورصة. وهذا سيؤثر على أسعار الأسهم، وقد تنخفض القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة بأكثر من 50%.

6. الاستثمار والبيئة الاستثمارية

تعتمد البيئة الاستثمارية على توفير بيئة قانونية جاذبة وآمنة ومناخ سياسي مستقر وبنية تحتية مؤهلة. وقد تزايد حجم الاستثمار بصورة كبيرة بعد تأسيس السلطة. ويمكن الاستدلال على نمو النشاط الاستثماري في الفترة الأخيرة من خلال التزايد الكبير في أعداد الشركات الجديدة المسجلة لدى مراقب الشركات والمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني. وتشير الإحصائيات إلى أن نحو 500 مشروع تستفيد من قانون تشجيع الاستثمار، كما أن عدد الشركات المسجلة خلال الفترة (2008-2011) بلغ 5,438 شركة.

ساهم انشاء السلطة بشكل كبير في تحسين البيئة الاستثمارية من خلال الاجراءات التي أقدمت عليها والمتمثلة بإصدار القوانين المنظمة للشؤون الاقتصادية، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتوفير الأمن والمؤسسات القضائية، وتوقيع الاتفاقيات التجارية.

يترتب على خيار حل السلطة الفلسطينية تفويض الجهود المبذولة لتوفير بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة للاستثمارات. الأمر الذي سينعكس في تراجع حاد في الأنشطة الاستثمارية. إذ من المتوقع أن تتحدد قرارات المستثمرين باتجاه سحب العديد من الاستثمارات المباشرة القائمة في الأراضي الفلسطينية.

وسيزيد توقف المؤسسات التنظيمية والرقابية على الأنشطة الاقتصادية مثل سلطة النقد وهيئة سوق راس المال إلى نزع جزء هام من ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني مما يدفع بعضهم لممارسة أقصى درجات الحذر والتحفظ عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وسيؤثر ذلك بالنتيجة في قدرة الاقتصاد المحلي على تشغيل الأيدي العاملة. مما سيؤدي لتزايد معدلات البطالة والفقر بين الفلسطينيين بشكل ملحوظ.

7. الخدمات العامة والشؤون الاجتماعية

تقدم السلطة الفلسطينية خدماتها للمواطنين الفلسطينيين من خلال الوزارات والادارات والمؤسسات الحكومية والعامة الاخرى. وبالإضافة لقيام السلطة بتقديم خدماتها لتسهيل وإتمام المعاملات اليومية للمواطن الفلسطيني، تغطي قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية بالحصة الأكبر من الانفاق والدعم من قبل السلطة. وبلغ حجم الانفاق الحكومي على القطاع الصحي نهاية العام 2010 أكثر من 360 مليون دولار، وهو ما يشكل نحو 36% من إجمالي الانفاق على الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية. كما خصصت السلطة ضمن موازنتها السنوية نحو 600 مليون دولار لقطاع التربية والتعليم علماً بأن النسبة الأكبر (80%) من هذه الموازنة تذهب لدفع رواتب العاملين في هذا القطاع. يضاف للمبالغ السابقة ما تخصصه السلطة للإنفاق على خدمات الشؤون الاجتماعية والتي بلغت في موازنة العام 2012 أكثر من 310 مليون دولار لدعم الاسر المحتاجة وأسر الشهداء والجرحى. وبشكل عام، تشير بعض المصادر إلى أن التكلفة الاجمالية لإدارة الشؤون الحياتية المدنية فقط للمواطنين الفلسطينيين تبلغ نحو 10 مليارات شيكل سنوياً (نحو 2.8 مليار دولار).

في ظل الخيار المتعلق بجل السلطة، فإنه من المتوقع ان تقوم السلطة بإحلاء المؤسسات الحكومية المدنية والامنية، باستثناء عدد محدود من الإدارات التي تحتفظ بسجلات المواطنين كدائرة الهويات والأراضي والشركات والتعليم والصحة. وفي حال عادت إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها كطرف محتمل، فإنها ستضطر لإدارة المناطق المحتلة وتحمل تكاليف تقديم الخدمات للمواطنين الفلسطينيين. ولكن التجربة الماضية مع الاحتلال تدل على تقاعسها تجاه تقديم الخدمات للفلسطينيين. وستلجأ إلى اتباع الاجراءات التي تضمن لها تحقيق فائض مالي من إدارة المناطق المحتلة. ويمكن ترجمة هذه السياسة من خلال تركيز الادارات والمؤسسات الخدمية في مناطق محددة خلافاً للوضع في ظل السلطة الفلسطينية الذي تميز بانتهاج الادارة اللامركزية. وبحيث تهدف سلطات الاحتلال الى ضبط التكاليف. ومن جهة أخرى، ستسعى سلطات الاحتلال الى استنزاف الموارد المالية الفلسطينية عبر استيفاء الضرائب والجمارك بشكل تعسفي دون تقديم خدمات موازية، وستؤول الضرائب والجمارك والضريبة المضافة الى خزينة دولة الاحتلال.

5. اعتبارات خاصة تحت المجهر

لقد تم في الأجزاء السابقة عرض وتحليل التداعيات الاقتصادية المحتملة لحل السلطة، ولكن بمعزل عن عدد من الإعتبارات التي قد يكون لها تأثير على عمق أو حدة هذه التداعيات. ولكننا في نفس الوقت لا نرّجح بأن تؤثر هذه الإعتبارات عند إدماجها في النموذج التحليلي المعتمد بشكل جوهري على إتجاه هذه التداعيات أو ملامحها العامة. وتشير بهذا الصدد الى الإعتبارات الرئيسية الثلاث التالية:

أولاً: الانقسام بين الضفة والقطاع

منذ تأسيس السلطة وحتى عام 2006، تحكّم في اتجاهات أداء الاقتصاد الفلسطيني اربعة عوامل مشتركة بين الضفة وقطاع غزة هي:

1. اتفاقات المرحلة الانتقالية الموقعة مع اسرائيل.

2. سيطرة الاحتلال الاسرائيلي وفرضه امرا واقعا على الأرض مس كل الجوانب الحياتية للمواطنين تقريباً بخلاف معظم نصوص الاتفاقات الموقعة معها.

3. منسوب وطبيعة المساعدات الدولية.

4. المنهج والسياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في ادارة الاقتصاد الوطني.

وفي العام 2006 بدأ المشهد الاقتصادي في قطاع غزة يتأثر بعامل جديد وربما الأهم نسبياً هو الحصار الاسرائيلي المباشر والمحكم والذي نجح في عزل قطاع غزة بشكل شبه تام عن الضفة والكيان الاسرائيلي وباقي العالم. وما زاد المشهد الاقتصادي الفلسطيني بشقيه تعقيداً الحدث المؤلم الذي لا زال الشعب الفلسطيني يعيشه منذ عام 2007 والمتمثل في الإنقسام السلطوي (السياسي والمؤسسي) بين الضفة وغزة. فالحصار والانقسام عمقا الأزمة والتشوهات الاقتصادية في قطاع غزة وفق كل المؤشرات، وعززا من حالة "الافتراق الاقتصادي" بين الضفة وغزة. ومع مرور الوقت، بدأت هذه الحالة للأسف تتلوق الى حالة "انفصال شامل".

فقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير إلى ان سياسة الحصار والعدوان المتكرر على قطاع غزة والتي إشتدت بعد الإنقسام ادت الى تقويض أي فرص وامكانيات للتنمية في قطاع غزة، والى تدهور كبير في مستوى وجود مرافق البنية التحتية والخدمات العامة، والى تراجع حاد في نشاط كافة المرافق الاقتصادية، وتمثل الحصار في إغلاق المعابر بشكل متكرر ومنع التدفق الحر للواردات والصادرات الغزية من السلع الاستهلاكية ومن المواد الأولية ونصف المصنعة لأغراض الانتاج . وقد طال هذا الحصار ايضاً القطاع المصرفي مما اعاق دوره في تنشيط الاقتصاد وتوفير السيولة النقدية الضرورية للمبادلات التجارية اليومية. ونجم عن ذلك تعرض القطاع الخاص لأضرار بالغة، لا سيما أنه كان يوظف نحو 100 ألف عامل، أي ما يمثل نحو 53 في المائة من عمالة القطاع، منهم نحو 40 ألف عامل يعملون في مجال الزراعة والصادرات الزراعية. ولقد أدت كل هذه الأمور إلى تزايد اعتماد قطاع غزة على المساعدات الخارجية، وتزايد الوزن النسبي للسوق السوداء في اقتصاد القطاع.

ونجم عن هذا كله تدهور في المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية الكلية والقطاعية. فبالرغم من معدلات النمو في الناتج المحلي المرتفعة نسبياً في الأعوام الثلاثة الماضية (بمتوسط 25%)، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في غزة بقي أقل بحوالي 40% من مستواه في الضفة. وارتفعت معدلات البطالة و الفقر في قطاع غزة. ويعتبر عام 2008 الأسوأ في ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغت نسبة البطالة 44.8%. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي 120 ألف شخص خلال الربع الثالث لعام 2012 بنسبة 31.9%، أي بزيادة بحوالي 3.5% عن نتائج الربع الثاني لعام 2012 و التي بلغت 28.4%. ومن المتوقع ارتفاعها في الربع الرابع لعام 2012 نتيجة تداعيات الحرب الأخيرة على غزة، كما ارتفعت نسب البطالة بين الخريجين ممن يحملون شهادة الدبلوم و البكالوريوس لتصل إلى 57.5% في كافة التخصصات.

كما ساهم الحصار في تواصل انقطاع التيار الكهربائي الدائم والمستمر وبشكل يومي منذ أكثر من ستة سنوات نتيجة لعدم كفاية كميات السولار الواردة إلى القطاع و اللازمة لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة و عدم السماح بدخول قطع الغيار اللازمة لصيانة المحطة، مما زاد من معاناة المواطنين في قطاع غزة الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية، حيث تقطع الكهرباء يوميا من 8 ساعات إلى 12 ساعة اعتمادا على حجم الأحمال و الضغط على شبكة الكهرباء.

واستمرارا لسياسة التضييق و الخنق المالي مازالت إسرائيل تفرض قيود على دخول كافة أنواع العملات لقطاع غزة مما ساهم في أزمة خائفة في السيولة النقدية أدت إلى إرباك العمل في الجهاز المصرفي وتسببت في العديد من المشاكل بين البنوك و المواطنين و الموظفين.

وألقت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية في السنتين الأخيرتين بظلالها على الأوضاع الاقتصادية و المعيشية في قطاع غزة، حيث شهد عام 2012 تصاعدا غير مسبوق في الأزمة إلى أن وصلت إلى طريق مسدود بعد اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة غير عضو، مما ترتب عليه حجز الأموال الخاصة بالضرائب و الجمارك الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية و التي تجبئها إسرائيل لصالح السلطة. وانعكست الأزمة المالية على تأخر صرف رواتب الموظفين الحكوميين مما تسبب بحالة من الركود التجاري و الاقتصادي نتيجة لضعف القوة الشرائية و تراكم الالتزامات على الموظفين. ويمكن ارجاع جزء من العجز المتفاقم في موازنة السلطة الى انخفاض الايرادات المتولدة في قطاع غزة و المحولة الى خزينة السلطة في رام الله بشكل كبير جدا، حيث انخفضت نسبة مساهمة قطاع غزة في الايرادات الحكومية الى 2% في عام 2011 بينما كانت 28% في عام 2006. في حين استمرت السلطة في دفع رواتب و نفقات القطاع الحكومي الرسمي في غزة، و التي شكلت ما يقارب 39% من إجمالي النفقات العامة.

ووفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011، يوجد أكثر من 70 في المائة من الأسر في قطاع غزة و56 في المائة في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر منذ منتصف 2007م. حيث لا يزال الوضع الإنساني في قطاع غزة شديد الصعوبة حيث لا تسمح المعابر الرئيسية إلا بدخول واردات السلع الأساسية المهمة، وتكاد تكون مغلقة أمام حركة الصادرات و بسبب ذلك إتسعت تجارة الأنفاق بحيث وصلت الى حوالي مليار دولار. وأشار التقرير إلى تدهور الوضع في قطاع غزة عقب تخفيض إمدادات الوقود من إسرائيل في بداية عام 2008م، وهو ما تسبب في كبح عجلة الإنتاج في معظم القطاعات و نزوح معظم الإستثمارات الخاصة بعضها الى الضفة الغربية و بعضها الى مصر وغيرها من الدول المجاورة، و تعطيل شبكات المياه و الصرف الصحي.

و بما يخص تأثير الحصار على أبرز القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الغزي، فأوضح هذا التقرير أن النشاط الزراعي في قطاع غزة من الأنشطة الهامة لما له من دور رئيسي في الإسهام بالصادرات، كما يوفر الكثير من المواد الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية، و تمثل نسبة المساحات المزروعة حوالي 9.9 في المائة في قطاع غزة، من إجمالي 1.835 مليون دونم مزروعة في الضفة الغربية و قطاع غزة للعام 2009م. و يعمل في هذا القطاع نحو 45,000 عامل، إضافة إلى نحو 25,000 عامل، يعملون كعمالة موسمية (مؤقتة) في الفترة من أكتوبر حتى مايو (موسم الزراعة)، و هم عمال بالأجرة اليومية، لا يمتلكون أراضي زراعية، أو أي مصادر دخل أخرى. كما يوفر الغذاء لـ 25 في المائة من سكان قطاع غزة.

و تسبب استمرار إغلاق المعابر التجارية، في أضرار فادحة ضربت قطاع المنتجات الزراعية الفلسطينية، و التي تشتهر بجودتها العالية، و التزامها بشروط الصحة، و معايير الإنتاج الزراعي الدولية. فالحصار و إغلاق المعابر أدى إلى فقدان الآلاف من فرص العمل في قطاع غزة، كما أن القيود المفروضة على حركة الصيد، و تدهور الحياة البحرية نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد، كما أن الخطر المفروض على حركة الصادرات و نقص المدخلات الأساسية أدى إلى شلل أجزاء كبيرة من قطاع الزراعة.

ونتيجة لقرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلية توسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى 300 متر أدى إلى مزيد من التدهور في القطاع الزراعي، حيث حرم أهالي قطاع غزة من زراعة حوالي 25 ألف دونم من أجدود الأراضي الزراعية، إضافة إلى تكرار الاحتياجات والحرب الأخيرة مطلع العام 2009م أدى إلى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات، ونفوق الكثير من الحيوانات والطيور.

ولقد تراجعت المنشآت العاملة في القطاع الصناعي بقطاع غزة، بسبب إغلاق وتدمير حوالي 90 في المائة من المنشآت العاملين بالصناعة، فيما تعمل المنشآت الباقية بطاقة منخفضة جداً، معتمدة على مواد خام مخزنة منذ فترة طويلة وبتكلفة مرتفعة جداً. وبين نفس التقرير أنه ترتب على إغلاق المنشآت انضمام معظم العمال العاملين في هذا القطاع (حوالي 35 ألف عامل) إلى صفوف العاطلين عن العمل. أما أكثر الصناعات تضرراً فكانت صناعة الأثاث والملابس والنسيج، حيث انخفض عدد المنشآت العاملة في قطاع الأثاث من 600 منشأة عام 2005م إلى 120 منشأة في يوليو 2007، لتصل إلى أقل من 50 في يوليو 2009م. وقد قدر الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ حزيران 2007م نحو 15 مليون دولار شهرياً، أي ما مجموعه 277 مليون دولار حتى نهاية العام 2008م، إلى جانب الخسائر الناجمة عن الحرب الأخيرة والتي قدرت بـ 35 مليون دولار.

فهل ستسبب حالة الانقسام والحصار هذه تباين في طبيعة وحدة التداخليات الاقتصادية لحل السلطة على الأوضاع في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو حجم واتجاه هذا التباين؟

الإجابة على هذين السؤالين تتوقف على ماهية الافتراض الخاص بمستقبل الكيانية السياسية والقانونية القائمة حالياً كأمر واقع في قطاع غزة. ومن المرجح بهذا الشأن أن لا تتغير هذه الكيانية بشكل جوهري جراء حل السلطة. فليس من المرجح أن تقوم إسرائيل بعمل عسكري واسع ضد القطاع ينتهي بإعادة احتلاله وإنهاء سلطة حماس فيه. بل ربما تلجأ لتشديد الحصار عليه وعزله كالياً عن الضفة الغربية، مع الحفاظ على مستوى العلاقات التجارية المحوودة القائمة حالياً بينها وبين القطاع تجنباً لإلحاح الأوضاع فيه. وتحواله إلى بؤرة فوضى شاملة قد تهدد استقرار المنطقة برمتها. وقد يساهم السلوك الإسرائيلي في تحويل القطاع إلى قاعدة ارتكاز جديدة للمشروع الوطني الفلسطيني ويستقطب إهتماماً وزحماً جديدين من دعم مالي وسياسي من العالمين العربي والإسلامي ومن هنا تبرز الخطورة السياسية لحل السلطة في ظل الإنقسام. وتجري على علاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي من خلال مصر تطورات ملموسة.

حل السلطة والتداخليات على اقتصاد غزة

إذا صح الافتراض بأن الكيانية السياسية والقانونية القائمة حالياً في قطاع غزة ستبقى على حالها، فإنه يمكن تلخيص التداخليات المباشرة لحل السلطة الرسمية على النحو التالي:

1. سيفقد الاقتصاد في قطاع غزة حصته من الإنفاق الحكومي الرسمي في رام الله بالكامل والتي تبلغ 1,2 مليار دولار موزعة على رواتب الموظفين وعلى المساعدات الاجتماعية وعلى فاتورة الطاقة وعلى بعض المشاريع التنويرية. وهذا سيوجه ضربة قوية للإقتصاد في غزة، ويرفع من معدلات البطالة والفقر، ويؤدي إلى تراجع حاد في الناتج المحلي وإلى تعطل جزء أكبر من الخدمات العامة، وإرتباك في جهود إعادة إعمار البنية التحتية.

2. سيضع فقدان هذه الموارد المالية المخصصة لقطاع غزة ضغوط كبيرة على موازنة الحكومة المقالة في غزة، بحيث يصل العجز في هذه الموازنة الى أكثر من 1,5 مليار دولار. وفي ظل محدودية الخيارات إن لم يكن غيابها أمام تلك الحكومة لتمويل العجز، فإن تحدي الاستدامة المالية يصبح غير قابل للمعالجة.
3. وبالمقابل، فقد يحمل خيار حل السلطة فرص لإعادة دمج الإقتصاد في غزة بمحيطه العربي والإسلامي من البوابة المصرية. وقد يفتح هذه الخيار آفاقاً أوسع لهذا الإقتصاد على صعيد استقطاب المساعدات الخارجية حتى لو لم تكن من خلال الحكومة القائمة. وقد تفتح آفاق جديدة أيضاً أمام العمالة في قطاع غزة للسفر والعمل في إقتصاديات دول الخليج العربي.
4. وبالمحصلة، فإن خيار حل السلطة سيكون له تداعيات إقتصادية سلبية خطيرة على قطاع غزة وخصوصاً على المدى المباشر والقصير. ولكن قد تبدأ هذه التداعيات بالانحسار مع مرور الوقت، وذلك تبعاً لمدى قدرة هذا الإقتصاد على الإستفادة من الفرص التي قد تتوفر له.

ثانياً: القدس المعزولة

تعيش القدس العربية في عزل شبه تام عن باقي الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967. كما أنها تخضع لمنظومة الحكم الإسرائيلية على كافة الصعد والساعية لتهويدها وتفرغها من سكانها الأصليين. وفي نفس الوقت، بقيت هذه المدينة تعيش حالة عزل عن الكيان الإسرائيلي ولم يندمج إقتصادها بإقتصاد هذا الكيان. وهذين العزلين أديا الى تفاقم الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية في القدس، والى تراجع مستويات المعيشة والخدمات العامة فيها بشكل مقلق وخطر. فوصلت معدلات الفقر والبطالة الى مستويات قياسية حسبما أشار تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة الذي صدر قبل أيام. وهذه المعدلات هي ضعف تلك السائدة في الضفة الغربية وأكثر من خمسة اضعاف تلك المعدلت في الكيان الاسرائيلي.

وليس من المرجح أن يؤثر خيار حل السلطة على وضعية القدس السياسية والمؤسسية والقانونية التي كرسها إسرائيل بفعل القوة الاحتلالية. وعليه فإن تداعيات حل السلطة على إقتصاد هذه المدينة ستكون محدودة وربما يقود هذا الخيار الى تخفيف الحصار عن هذه المدينة قليلاً وتدريباً، ويعاد فتحها ولو جزئياً أمام حركة الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. وهذا بالطبع سيقود الى تنشيط ولو جزئي لحركة التجارة في المدينة. ولكن بالمقابل ستفقد هذه المدينة الموارد المالية التي كانت تخصصها الحكومة الفلسطينية في موازنتها لبعض المرافق والمشاريع الخدمية فيها. كما سيفقد موظفي السلطة من أبناء هذه المدينة دخولهم مما يؤثر سلباً على قدراتهم الإستهلاكية. وقد تكون مدينة القدس أقل المناطق الفلسطينية تضرراً على المستوى الاقتصادي من خيار حل السلطة.

ثالثاً: الشتات الفلسطيني

حلّت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها محل الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في الإنفاق على الخدمات الإجتماعية لفلسطينيي الشتات وخصوصاً في المخيمات. كما أن هناك آلاف العاملين في طواقم السفارات والممثلات ومؤسسات المنظمة التي لازالت مقراتها في الخارج. وحل السلطة سيقود بالتالي الى فقدان جميع هؤلاء المورد المالي الوحيد المتاح لهم حالياً لمقابلة احتياجاتهم المتزايدة. وحتى تستعيد المنظمة هذا الدور من جديد

وتتحمل مسؤولياتها المالية تجاه هذه الشريحة الواسعة من الشعب الفلسطيني، فإن ذلك سيخلف لهم صعوبات إقتصادية حادة.

6. ملاحظات ختامية

من الواضح ان التدايعات الاقتصادية المباشرة والآنية لحل السلطة ستكون كبيرة وستطال كافة مناحي الحياة الفلسطينية. وان حدة هذه التدايعات لن تختلف كثيراً في حال كان هذا الحل طوعي (اي بقرار فلسطيني) او كان قسرياً (اي بفعل متعمد من اسرائيل). ولكن سيتوقف استمرار هذه التدايعات بنفس الوتيرة على المدى المتوسط او الطويل على موقف اسرائيل أولاً،

وعلى سرعة تكيف الشعب الفلسطيني ومؤسساته القيادية مع الواقع الجديد وتمكنه من تجديد منظومة العمل الوطني على كافة الصعد، وعلى ردة الفعل الدولية والعربية تجاه هذا التطور الاستراتيجي. وفي كل الاحوال فإنه يتوجب على القيادة الفلسطينية ومؤسساتها ان تعمل ما في وسعها لتجنب الوصول الى هذا الخيار او في اسوأ الاحوال اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتخفيف من حجم الأضرار التي قد تلحق بالأفراد والمؤسسات. وهذا يعني اتخاذ كل ما يلزم لاصلاح أليات عمل وسياسات السلطة، وذلك بهدف تمكين الاقتصاد الفلسطيني وتعظيم الاستفادة من الفرص والموارد المتاحة على قلتها. وفي هذا السياق يمكن الشروع الفوري بتصميم وتنفيذ خطة اصلاح وتطوير تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من التجربة السابقة في ادارة الاقتصاد الوطني الكلي والقطاعي.

الخيارات الاقتصادية الممكنة في الوقت الراهن

ستبقى هذه الخيارات محدودة وذات طابع تنظيمي للأسواق والعلاقات الإقتصادية الداخلية، وليست ذات تأثير على جوهر المسار الإستراتيجي للإقتصاد الفلسطيني. وربما المساحة الأكثر إتساعاً لتطبيق مثل هذه الخيارات ستكون في مجالي إدارة المال العام وإعادة تصويب بعض السياسات القطاعية لإستعادة التوازن الإقتصادي الداخلي وتحقيق مزيداً من العدالة الإجتماعية.

أولاً: على صعيد السياسة المالية العامة

يجب التأكيد أولاً على أن المساعدات الدولية قد لا تستمر الى الأبد، على الأقل ضمن الوتيرة الحالية، وبالتالي يجب أن لا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية التنموية، بل يجب النظر إليها باعتبارها مؤقتة وغير مضمونة توجب على الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في إستغلالها عند توفرها مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الإعتداء عليها تدريجياً. وقد بدأت اعتمادية السلطة على المساعدات الدولية فعلاً بالانحسار خلال السنتين الماضيتين. هذا التوجه الحكومي قد يكون مشروع ومرير سياسياً واقتصادياً، ولكنه لا يغطي باجماع وطني حيث يرى الكثيرون بأن هذه المساعدات هي ضرورية لتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي تلحق بهم بسبب الاحتلال الاسرائيلي. وبالتالي فان هذه المساعدات يجب ان تستمر طالما بقي الاحتلال قائماً. ووضعت الحكومة لنفسها هدف

طموح وربما غير واقعي يتمثل في الاستغناء عن هذه المساعدات مع نهاية عام 2013. ولكن من المتوقع ان تبقى هذه المساعدات الدولية عنصراً هاماً في تمويل العجز الكلي في الموازنة في السنوات الثلاث القادمة.

لماذا البحث عن سياسة مالية جديدة الآن؟

- التراجع التدريجي في حجم ووتيرة المساعدات من نهاية عام 2010، فجرّ أزمة مالية خانقة للسلطة ليس من الصعب تلمس مظاهرها وأبعادها.
- والأهم أن هذه الازمة أعادت وبقوة طرح سؤال الاستدامة المالية للسلطة على طاولة الجدل والنقاش من جديد، بل أنها أعادت توجيه بوصلة هذا الجدل نحو البدائل أو الخيارات المتاحة والممكنة لتبني سياسة مالية وطنية لمرحلة قادمة قد تغيب فيها هذه المساعدات جزئياً أو كلياً.
- وتكتسب محاولة إعادة بناء السياسة المالية أهمية خاصة في مرحلة إقامة الدولة الفلسطينية حيث تزداد فيها احتمالات المواجهة مع إسرائيل وربما مع بعض المانحين الرئيسيين.
- وهناك مخاوف لدى الأوساط الفلسطينية ان تستخدم الدول والجهات المانحة "ورقة المساعدات" وتستخدم اسرائيل ورقة "التحويلات الضريبية" في هذه المواجهة المفتوحة.
-

ملامح السياسة المالية الممكنة !!

الخيارات المفترضة لأي دولة لحل أزمتها المالية هي:

- ✓ زيادة الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية) اما عبر توسيع طاقة الاقتصاد المحلي او عبر تحسين الجباية الضريبية من خلال توسيع القاعدة الاقمية للضرائب او من خلال الحد من ظاهري التهرب و التسرب الضريبي.
- ✓ التقشف في النفقات العامة، من خلال إعادة جدولتها على قاعدة "الأولى فالأولى"، أو من خلال تحسين كفاءة الإنفاق ووقف هدر المال العام. ويجب الإشارة هنا الى أن هناك فرق بين "التقشف" و"الترشيد".
- ✓ الإقراض الإضافي حسبما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة، وذلك إما من خلال السوق المصرفي أو السوق المالي.
- ✓ إستقطاب مساعدات عربية ودولية طارئة.

ولكن السؤال الجوهرى هو: أي من هذه الخيارات متاحة وممكنة للسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الحالة الراهنة؟

- ✓ زيادة الإيرادات هو خيار ممكن ولكن بحدود. فلا يمكن أن يصل العبء الضريبي في مناطق السلطة الى 75% من الناتج المحلي لتمويل كامل النفقات الجارية. والأهم يجب مراعاة قاعدتي "العدالة" و"التحفيز الإقتصادي" عند فعل ذلك. وتأتي التعديلات الأخيرة على قانون ضريبة الدخل في إطار سعي الحكومة لزيادة الجباية المحلية. ولكن لا يمكن أن تؤدي هذه التعديلات الى زيادة كبيرة في الإيرادات بسبب الاختلال الجوهري في النظام الضريبي الفلسطيني والذي ينحاز في الأساس للضرائب غير المباشرة و تحديدا ضريبة القيمة المضافة و الرسوم الجمركية (على الإستهلاك) على حساب الضرائب المباشرة على الدخل والثروة.

✓ التقشف هو خيار مطلوب وملح وله قيمتين إحداهما إقتصادية والأخرى أخلاقية. ولكن هذا الخيار بشكل عام غير شعبي وغالباً ما يلقي معارضة شديدة. وفي الحالة الفلسطينية فإن هذا الخيار مقيّد بخصائص الإنفاق الجاري أيضاً.

✓ الإقتراض الإضافي هو خيار غير متاح حالياً للسلطة لأسباب عدة هي:

1. أن قانون الدين العام يحدد في مادته الخامسة سقفاً على الدين العام مقداره 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. إن التوسع في الإقتراض المحلي له آثار إقتصادية سلبية ناجمة عن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة.

3. إن التوسع في الإقتراض المصرفي المحلي سيزيد مما يُعرف ”بمخاطر التركيز الإئتماني“.

✓ أما الإقتراض عن طريق إصدار سندات في إكتتاب خاص أو عام قد يكون ممكناً وجذاباً وخصوصاً في أوساط الشتات الفلسطيني الثري. ويمكن لهذه السندات أن تستند الى أساسي العوائد الإقتصادية والمالية معاً. ولكن يستدعي ذلك إما تعديل قانون الدين أو تحقيق نمو اقتصادي كافي لذلك.

✓ إستقطاب مساعدات دولية إضافية (منتظمة وطارئة) قد يكون خيار متاح عربياً وإسلامياً ولكن خيار محدود دولياً في ظل إنسداد الأفق التفاوضي وبالمقابل تصاعد احتمالات المواجهة مع إسرائيل.

✓ وقد يكون مفيداً في هذه المرحلة البحث مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية الأخرى عن آلية تضمن إنتظام إسرائيل في تحويل المستحقات المالية الشهرية لخزينة السلطة دون مراوغة أو توظيف سياسي. وقد تكون إحدى هذه الآليات حصول السلطة على ضامن أو كفيل دولي (دولة أو مؤسسة) لهذه التحويلات كشرط إضافي للعودة الى المفاوضات النهائية المباشرة مع إسرائيل.

وعليه، فإذا كانت جميع هذه الخيارات هي ضرورية لسياسة مالية وطنية مستدامة وكفوءة فإن أي منها هو قطعاً غير كافي بمفرده لتحقيق ذلك.

ثانياً: على صعيد الإقتصاد الكلي والقطاعي

- إصلاح التشوهات في سوق العمل، من خلال استيعاب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الإقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص. ويتطلب ذلك تفعيل دور صندوق التشغيل و تبني سياسات تعمل على زيادة إنتاجية العامل الفلسطيني من خلال التركيز على تصدير السلع والخدمات الفلسطينية ذات القيمة المضافة العالمية بدلاً من تصدير العمالة الفلسطينية، من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين إنتاجية العمل، والاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب المهني والتقني و تطور النظام التعليمي الجامعي، بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.
- تقليص تبعية الإقتصاد الفلسطيني للإقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي. وفي هذا السياق يبرز الى السطح سؤال يدور حول مصير إتفاق باريس الإقتصادي فهل يجب تعديل هذا الإتفاق من خلال التفاوض مع إسرائيل؟ أم يجب تجميد العمل به الى حين الوصول الى إتفاق جديد؟ أم يجب العمل على مطالبة إسرائيل من خلال اللجنة الرباعية أو أطراف دولية أخرى إلتزاماً كاملاً بهذا الإتفاق الى حين الوصول الى ترتيب نهائي للعلاقات السياسية والأمنية مع إسرائيل في إطار الحل النهائي العادل والشامل أولاً؟. الباحث هو من أصحاب الخيار الأخير، لأن فتح هذا الإتفاق مع إسرائيل لتعديل نصوص تتطلب مفاوضات مباشرة

ينطوي ذلك على أضرار سياسية وتقويض قدرة القيادة الفلسطينية على الإستمرار في موقفها الراض للمفاوضات دون أن تتحقق الشروط الفلسطينية العادلة لذلك. كما أن المشكلة الأساسية لا تكمن في إتفاق باريس بحد ذاته وإنما في مرجعيته السياسية والأمنية التي جاءت في إتفاق أوسلو. فتعديل نصوص الإتفاق حتى لو كان وفق الرؤية الفلسطينية الخالصة لن يكون له منافع وعوائد إقتصادية ذات مغزى طالما بقيت إسرائيل تسيطر على الأرض والحدود والموارد وتفرض قيود على حركة الأشخاص والبضائع داخل مناطق السلطة بذرائع أمنية. ، فعزل تطور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل عن تطور مسار التسوية السياسية ليس إطارا صحيحا، فافتراض الطابع التعاوني وإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية، بغض النظر عن التقدم في مسار عملية التسوية السياسية ثبت عدم دقته وبخاصة انكشافه أمام الأزمات، الى جانب عدم دقة افتراض مبدأ حسن النية الإسرائيلي والتي لم تكن كذلك في كل المراحل.

● دعم مؤسسات الخدمات والرعاية الاجتماعية المساندة للفئات المهمشة والفقيرة: تعتبر شبكة الامان الاجتماعي وشبكات المساعدات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة من الاولويات المباشرة والضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من تماسك النسيج الاجتماعي، خاصة في ظل استمرار تنامي أعداد الفقراء والمحتاجين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتعتبر زيادة مخصصات وزارة الشؤون الاجتماعية من القضايا العاجلة التي تزيد من قدرة الوزارة على زيادة كفاءة ومستوى تغطية المساعدات التي تقدمها على شكل معونات إنسانية وطارئة للأسر المحتاجة، وخصوصا العائلات التي تضررت بشكل مباشر من الإجراءات الإسرائيلية. ومن الاجراءات المطلوبة الأخرى:

- ✓ توفير برامج التأمين الصحي للمواطنين ذوي الإمكانات المحدودة برسوم رمزية، بما في ذلك توفير الدواء لهم بأسعار مدعومة.
- ✓ إنشاء صندوق للحماية من البطالة بمساهمة أطراف العلاقة الثلاث (الحكومة ، وأصحاب العمل، والعمال).
- ✓ الاستمرار في تطوير برامج خاصة للتشغيل الطارئ.
- ✓ المساهمة في توفير برامج تدريب لتأهيل العمال غير المهرة.
- ✓ محاربة التضخم ودعم السلع والخدمات الأساسية شائعة الاستهلاك بين المواطنين.
- ✓ إعادة النظر في قرار الحد الأدنى للأجور قبل أن يدخل حيز التنفيذ، بإتجاه جعله أكثر عدالة وإستجابة لطموحات الطبقة العاملة.

● الاهتمام بالمنتج الوطني ودعمه وتوفير متطلبات البقاء والصمود للأفراد ومؤسسات الأعمال من خلال:

- ✓ توفير ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي .
- ✓ تركيز الإنتاج حسب احتياجات السوق المحلي، وليس السوق الخارجي اي اعتماد سياسة احلال الواردات بدل زيادة الصادرات.
- ✓ تشجيع ودعم دور التعاونيات الزراعية التي تساعد المزارعين الفلسطينيين على البقاء والنمو.
- ✓ توفير حماية مؤقتة للصناعة الوطنية الوليدة .
- ✓ الرقابة على المستوردات السلعية وضمان مطابقتها للمواصفات والمقاييس الوطنية.

✓ إعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية بشرط أن تلبى متطلبات المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

✓ إعادة النظر في التعديلات التي جرت مؤخراً على قانون تشجيع الإستثمار والتي يتم بموجبها رفع رأس مال المشاريع التي تستفيد من الإعفاء الى 250000 دولار بدلاً من 100000 دولار في القانون الأصلي، وهذا مخالف تماماً لجميع توصيات الدراسات والتقارير السابقة والتي ترى بضرورة توفر حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وليس للكبيرة فقط.

- تكثيف جهود الإصلاحات على كافة الصعد القضائية والإدارية والمؤسسية، وبذل أقصى درجة ممكنة بمكافحة الفساد ووقف هدر المال العام.
- ✓ إعادة النظر في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بحيث تخفف هذه الرسوم عن السلع الأساسية و ترفع على السلع التي تعاني من المنافسة الشديدة من المنتجات الاسرائيلية والصينية و هذا ينطبق ايضاً على معدلات ضريبة القيمة المضافة.
- ✓ تكثيف حملات تنظيف مناطق السلطة من منتجات المستوطنات، و تشجيع المبادرات المجتمعية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية التي لها بديل فلسطيني و ذلك لتشجيع المنتجات الوطنية.
- ✓ تبني برامج دعم فني و بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص التمثيلية للمنشآت الصناعية الفلسطينية لتمكينها من رفع جودة منتجاتها و تخفيض تكاليفها حتى تزيد من قدرتها التنافسية محلياً و خارجياً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مؤشرات اقتصادية أبرز الحسابات القومية في ظل الحصار والاحتياج 2002. نيسان/أبريل. 2002.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة: دورة 18، 2000.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين-البيان الختامي والتوصيات، رام الله- فلسطين. 1998.
- العطية، عبد الحسين وداي. الاقتصاديات النامية: أزمتا وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن. 2001.
- الفارس، عبد الخالق. الحكومة والفقراء والانفاق العام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.
- النقيب، فضل. تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس). 1996.
- النقيب، فضل. "الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع: مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل" بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1997.
- النقيب، فضل. نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ماس، رام الله- فلسطين. 2002.
- المنسي، كامل. العمالة الفلسطينية، البطالة والفقير، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، أيار. 2000.
- ابو شكر، عبد الفتاح. استراتيجية التشغيل متوسط المدى في فلسطين 2000-2004، مكتب العمل الدولي ووزارة العمل الفلسطينية، رام الله- فلسطين. 2000.
- برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للاجيال القادمة. 2002.
- داود، يوسف. سياسة الانفاق الحكومي في السلطة الوطنية ومدى ملامتها لاحتياجات القطاع الخاص، ورقة عمل غير منشورة، مركز التجارة الفلسطينية، بال تريد، رام الله. 2002.
- عبد الكريم، نصر، و نائل موسى. الموازنة الفلسطينية (1995-2000) دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، مجلة جامعة النجاح- العلوم الانسانية المجلد 14، العدد 2، 2002.
- عقل، منتهى ، و عبد الرزاق فراج. التنمية الاجتماعية في فلسطين، خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوبنهاجن، مركز بيسان للبحوث والائتماء، رام الله- فلسطين. 2000.
- مكحول، باسم وآخرون. سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة: البدائل المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ماس، رام الله- فلسطين. 2001.
- الجعفري، محمود، والعارضة، ناصر (2002) السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، ورام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010)، مسح القوى العاملة، دورة (تموز -أيلول، 2010)، الربع الثالث 2010، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، رام الله - فلسطين.
- _____، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2011. رام الله: فلسطين.
- _____، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، السلع والخدمات، 2011، نتائج أساسية، رام الله: فلسطين.
- _____ (2012) تقرير الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع المؤسسي بالأسعار الجارية والثابتة 1997-2000، رام الله ، فلسطين.
- _____ (2012)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000، رام الله - فلسطين .
- _____ (2008)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، المنشآت الاقتصادية - النتائج النهائية- رام الله - فلسطين.
- _____، تقرير أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2004-2009 وفقاً للمنهجية الجديدة لتقديرات معدلات الفقر لعام 2010، الموقع الإلكتروني، 2010/11/4.
- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2005-2012، رام الله - فلسطين.
- صبيح، ماجد حسني (2005)، القوى العاملة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات 1995-2003، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله - فلسطين.
- _____، فجوة الادخار وسياسات الحد من تعاطمها في الاقتصاد الفلسطيني لفترة 1994-2009، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،(بحث قيد النشر).

- عبد الكريم، نصر (2005)، نحو توظيف أبنع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ، ورام الله- فلسطين.
- عبد الكريم، نصر(2010)، المساعدات الأوروبية للفلسطينيين، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الباسة الخارجية الاوروبية والقضية الفلسطينية- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت-لبنان، 2-11-2010.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). التقرير السنوي عن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين. ايلول 2012.
- وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، رام الله-فلسطين.
- _____، (2010)، التقرير الوطني حول السياسات الاجتماعية التكاملية في فلسطين 1994-2008، رام الله - فلسطين.
- مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، حتى لا نخسر النصر: قراءة في الحرب الأخيرة على غزة، 2012.
- الطبايع، ماهر تيسير، حصاد إقتصاد غزة خلال عام 2012، تقارير إقتصادية خاصة، كانون أول-2012.
- صندوق النقد الدولي، الوضع الراهن وآفاق التطورات الإقتصادية لكل من الضفة وقطاع غزة، تقرير خبراء الصندوق لإجتمع لجنة الإرتباط الخاضعة، نيويورك، أيلول 2012.
- الأونكتاد (2012) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد الى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها الأراضي المحتلة. مذكرة من أمانة الاونكتاد. TD/B/59/2.
- طبر، ليندا (2012) المساعدة الإنسانية: تفكيك المقاومة والإستعمار - نحو البدائل التضامنية. مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- هنية، آدم (2012) التنمية ضمن السياق الإستعماري: التصدي لواقع الصراع في فلسطين، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- ماس - معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية (2012). المراقب الإقتصادي والإجتماعي، رقم 30. فلسطين: رام الله.
- صبيح، ماجد حسني (2008)، أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على اتجاهات تطور الموازنة العامة الفلسطينية في الفترة 2001-2006 ،المجلة العربية للإدارة، المجلد (28) العدد الثاني، كانون أول، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة .
- عبد الكريم، نصر، وصبيح، ماجد (2011)، رؤية بديلة للإقتصاد الفلسطيني منظور يساري - دراسة بحثية، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، رام الله - فلسطين .
- قانونضريبة الدخل رقم (17)، لسنة 2008، وقانونضريبة الدخل للفلسطينيين رقم (2) لسنة 2008، فلسطين، وقرارات قانون رقم (8) لسنة 2011 ،الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، عدد ممتاز (5)، 2011/10/24 .
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (2009)، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، الموقع الإلكتروني.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- ILO. Poverty and Employment in Africa: Issues and Evidence. Recovery and Reconstruction Development. International Labour Office: Geneva. 2001.
- Jagdish Bhagwati. Immiserizing Growth: A Geometric Note. Review of Economic Studies, 25. 1985.
- Khalidi, Raja (2011). Conference paper "The Palestinian National Development Plan 2011-2013: What it is, What it isn't, and What it should be." Centre for Development Studies, Birzeit University, June 2011.
- Khan, A. R. Employment Policies for Poverty Reduction. Issues in Employment and Poverty, Discussion Paper No. 1. Recovery and Reconstruction Department, International Labour Office: Geneva. 2001.
- Raja, Chelliah. Significance of Alternative Concepts of Budget Deficit. IMF Staff Paper. Washington. DC: IMF. 1973.
- Sen, Amartya. Human Development and Financial Conservatism. World Development 26 (4). 1998.
- Sloman, John. Essentials of Economics. Fifth edition. Prentice Hall. 1998.
- Srinivasan, T. N. Growth and Poverty Alleviation: Lessons from Development Experience. Working Paper No. 17. Asian Development Bank Institute: Tokyo. 2001.
- Stiglitz, Joseph. Towards New Paradigma for Development: Strategies, Policies and Processes. Prebisch Lecture. UNCTAD: Geneva. 1998.
- Tiwari, A. C. Budgetary Control and Reforms, in Mathur, B. P., editor. Budgetary Reforms and Expenditure Management in Government. National Institute of Financial Management. New Delhi, India. 1999.
- Todaro, Michael. Economic Development. Fifth edition. Longman House. 1994.

في معرض التعقيب البناء والنقد الموضوعي للدراسة البحثية حول التداعيات الاقتصادية لحل السلطة الوطنية الفلسطينية التي أعدها الدكتور نصر عبد الكريم، وسعيًا نحو إثراء الدراسة بالمزيد من الاقتراحات والآراء المستندة إلى تجربتنا العملية وخبرتنا التراكمية التي اكتسبناها خلال مسيرتنا وانخراطنا في المجال الاقتصادي الفلسطيني بقطاعه العام والخاص وبكافة مكوناته وأنشطته ومراحله المتعاقبة بدءاً من العام 1967م ولغاية هذه اللحظة، نقول بدايةً بأن الباحث الكريم قد بالفعل بذل مجهوداً يستحق عليه الشكر والتقدير متاً جميعاً، إذ تحدث بمنهجية علمية وفكرية تفصيلية عن كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية والإستثمارية والإجتماعية والأمنية والتعليمية والصحية وغيرها من القضايا التي ستأثر بشكل كبير - سلباً أو إيجاباً - بقرار حل السلطة الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر القضايا المتعلقة بالمناخ الإستثماري والمصرفي والعمالة والبطالة والناج المحلي والتجارة المحلية والإقليمية والخارجية، إضافة إلى دور المؤسسات الراحية لهذه الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. وفي السُمُحَصَلَة تخلص الدراسة إلى التأكيد بأن التداعيات المنبثقة عن قرار حل السلطة الوطنية الفلسطينية ستكون كارثية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، سواء حدث هذا الأمر طوعاً بقرار وطني وعربي إجماعي أو قسراً كنتيجة حتمية لتفاهم الأزمّة المالية المتزايدة التي تُعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ سنوات، والتي تحول بينها وبين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني بكافة مكوناته وأطيافه وأماكن تواجده.

وللحيلولة دون التكرار والإسهاب في المحالات والتداعيات التي تناولها الباحث بالسرّد والتحليل في دراسته، نوجز فيما يلي ما نرى أنه جديرٌ بمزيد من البحث والتحليل العلمي والموضوعي، إضافة إلى بعض التداعيات التي لم تُرد في الدراسة، أو وردت شذراً دون إغنائها بما تستحقه من الأهمية والبحث والتحليل:

أولاً: مرحلة ما بعد احتلال 1967م

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ تاريخ 1967م ولغاية اتفاق أوسلو عام 1994م وما نتج عنه من اتفاق باريس الاقتصادي، إلى استنزاف كافة موارد الشعب الفلسطيني وكسر إرادته وإنتزاع حريته من خلال إجهاض كافة محاولاته لبناء اقتصاد وطني حر قادر على الثبات والتطور والديمومة، إضافة إلى استمرارها بتغيير الواقع السكاني والجغرافي والديموغرافي من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها وسياسات التهويد المتواصلة لمدينة القدس ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وفوق ذلك كله استنزاف المواطن الفلسطيني من خلال الضرائب المفروضة عليه والغرامات والمخالفات والجبايات وغيرها دون أن يكون له مقابل ذلك أية خدمات تُذكر سواء في المجالات الصحية أو الإجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية أو التنموية. ولتحقيق ذلك أنشأت إسرائيل خلال هذه الفترة الإدارة المدنية وأوجدت فيها الدوائر الإدارية المختلفة، ومنها ما يتعلق بإدارة الشأن الاقتصادي من خلال ما سمي في حينه بضابط الصناعة والتجارة، ضابط العمل، ضابط البنية التحتية وغيرهم. وكانت المرجعيات لهذه الدوائر قيادات عسكرية وأمنية، وبالتالي كانت البرامج والأدوات التنفيذية تعمل على عدم توسيع البيئة الإستثمارية في المناطق المحتلة بما فيها القدس. وإذا نظرنا إلى المؤشرات الاقتصادية والمالية آنذاك سنجد في الأغلب أنها كانت صغيرة فضلاً عن توجيه الاقتصاد الفلسطيني لخدمة

الإقتصاد الإسرائيلي سواء من ناحية العمالة الرخيصة وتفرغ الأراضي الفلسطينية وبالتحديد القرى تحت إغراءات العمالة في إسرائيل مما أدى إلى أن تكون هذه الأراضي الفارغة فرصة سانحة للتوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي . وقد أعطت إسرائيل الميزة النسبية في توسيع قاعدتها الإنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات بالإضافة إلى التأقلم مع الثقافة الاستهلاكية للمنتجات الإسرائيلية التي كانت تعود في النهاية على أسرهم ومجتمعاتهم المدنية . إضافة لذلك كان الحد من منح التراخيص للمشاريع الإستثمارية الكبيرة بما في ذلك ربط الكثير من التراخيص بملفات أمنية ، وربطها بما سمي برباط القرى وأجهزة أخرى أوجدها الإحتلال حرصاً على توفير الموارد والإيرادات من المشغلين الفلسطينيين سواء عن طريق الضرائب والرسوم والغرامات وغيرها من الوسائل التي ابتكرت بأدوات عسكرية . وهذه الإيرادات كانت تصرف بدون ميزانيات شفافة وواضحة على كوادر وأجهزة الحكم العسكري ودوائر الإدارة المدنية ، والفائض منها يذهب لقضايا متعلقة بالأنشطة الاستيطانية أو الإسقاطات الأمنية .

ثانياً : مرحلة ما بعد إتفاق أوسلو عام 1994م

تضمنت هذه المرحلة اتفاق باريس الإقتصادي ، وتم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بما في ذلك الوزارات والمؤسسات التي تعنى بالشأن الإقتصادي والمالي والمصرفي ، حيث نقل الإقتصاد بمجىء السلطة الوطنية نقلة نوعية بحكم وضوح المرجعيات وتوفر بيئة إستثمارية تتمتع بمحفظه واسعة من القوانين والتشريعات التي استطاعت أن تقنع بمحتواها الإقتصادي ورسالتها السياسية استقطاب الإستثمارات من داخل فلسطين وبعض الإستثمارات الخارجية ، وبدأت السلطة تعمل جاهدة على إظهار الإقتصاد الفلسطيني بأنه اقتصاد يتمتع بخصوصية من حيث إبرام الإتفاقات الإقتصادية والتجارية مع الكثير من دول العالم ، بما في ذلك بناء المؤسسات .

ثالثاً : مرحلة الإنقسام الفلسطيني وتأثيراتها

إضافة إلى تأثيراتها على السياسة الفلسطينية لها تأثيرات اقتصادية ومالية مباشرة وغير مباشرة ، سواء على المالية والإيرادات والتشغيل والعمالة والتعامل مع الأطراف الخارجية والدول المانحة ، وصعيد التجارة البينية بين الضفة وغزة وغيرها ، بما فيها بعض القوانين والتعليمات المختلفة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وهنا نعود إلى موضوع الدراسة حيث أن قطاع غزة قد أصبح بوضعه الحالي كياناً اقتصادياً مستقلاً إلى حد ما ، وجزء منه يتعاطى بالتجارة المنظمة من حيث الواردات والصادرات وأجزاء أخرى لا تتعاطى بالتجارة المنظمة ، وبالإشارة إلى تداعيات حل السلطة لا أرى أن هذا الموضوع سيكون له تأثير مباشر على قطاع غزة بحكم الرؤية الإقليمية والدولية السياسية لقطاع غزة على أثر الإنسحاب أحادي الجانب من القطاع في أيلول 2005م .

ثالثاً : القدس

بعد بناء جدار الفصل والضم العنصري وعزلها بالكامل عن بقية مدن الضفة الغربية ، حيث تتحكم إسرائيل بالكامل في إدارة الشأن الإقتصادي والإجتماعي في المدينة بأساليب وبرامج تخدم حنق المدينة إقتصادياً وإنهاء تبعاتها القانونية والسياسة عن الضفة الغربية ، بالإضافة إلى السياسات والبرامج الضاغطة على تهجير السكان الأصليين بالخروج من المدينة المقدسة ، وهذا يؤكد بأن موضوع القدس وللأسف في المرحلي الحالية هو محسوم إسرائيلياً ، وفي حال حل السلطة لن يضيف ذلك جديداً على الشأن الإقتصادي لمدينة القدس ، والتقارير الذي صدر من مؤسسة UNCTAD يشير إلى الوضع الإقتصادي الضعيف والهش في مدينة القدس .

رابعاً : المحطة الأخيرة

بعد هذه المحطات المختلفة نؤكد كما يؤكد الجميع بأن الشأن الإقتصادي وبالتحديد بعد حل السلطة يعود لأسباب سياسية بامتياز ، ونحن على قناعة بأنه لا يوجد هناك إرادة فلسطينية بما فيها الفصائل الفلسطينية في الضفة وغزة ، ولا إرادة إسرائيلية ولا عربية ولا دولية لحل السلطة ، ولكن في حالة إهيار هذا الكيان لأسباب أكبر من الإيرادات المحلية والإقليمية والدولية فإن التقسيمات الجغرافية التي قسمت بالأساس من إسرائيل ستجعل من قطاع غزة كياناً إقتصادياً مستقلاً بما في ذلك منظومة التجارة الخارجية من حيث الصادرات والواردات سواء كان ذلك عبر البحر بإجراءات أمنية مشددة عبر الموانئ التركية والقرصية أو المعابر البرية مع مصر ، وهنا لا بد من العودة إلى أن موضوع القدس الذي يعتبر موضوع حل السلطة لن يكون له تأثير إقتصادي مباشر لأنها تم إقطاعها من الجغرافيا الفلسطينية منذ سنوات .

وهنا نبقى على أثر حل السلطة إقتصادياً على الضفة الغربية وبالتحديد المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية وهي مناطق (أ) + (ب) والتي لا تتجاوز مساحتها 40% من أراضي الضفة الغربية . وفيما لو نظرنا إلى إهيار حقيقي للسلطة فإنها ستعيد إدارة الشأن الإقتصادي والمالي إلى الحكم العسكري القديم ، ولكن باقتصاد أضخم مما كان عليه الحال قبل عشرين عاماً ، ومعقد إلى حد ما من حيث التشابكات والبرامج التي وصل إليها هذا الإقتصاد في الشأن الداخلي مع كافة الشركاء سواء كان ذلك في البنية المتعلقة بالتشريعات والقوانين من ناحية أو القضايا المتعلقة بالعلاقة بين القطاعين العام والخاص والتي يصعب بناؤها بين قطاع خاص ملتزم وطنياً وبين حكم عسكري يمثل وجه القطاع العام الجديد ، أو القضايا المتعلقة بين الشركاء الماليين ، ولكن القطاع الخاص الذي استطاع أن يجمع محفظة من الإيرادات تساوي حوالي 2.5 مليار دولار سنوياً سيكون بلا شك لقمة سائغة للحكم العسكري الجديد الذي سيقود المجتمع الفلسطيني بقبضة عسكرية وأمنية مختلفة حفاظاً على سياساته التوسعية المتمثلة في الإستيطان والتحكم في المعابر والحدود بما في ذلك الإستفادة الكبرى من زيادة العمالة الرخيصة الفلسطينية واستقطابها في برنامج تنموي شامل يخدم الخطط التوسعية للحكومة اليمينية الإسرائيلية والإستفادة بما تبقى من الميزات النسبية المتوفرة للإقتصاد الفلسطيني .

- د. نصر عبد الكريم: قدم الباحث تلخيصا للدراسا التي أعدها حول التدايعيات المحتملة لحل او اهباء السلطة:-
- يرتبط المشهد الاقتصادي في فلسطين بالمشهد السياسي والامني، فمنذ عام 1994 وحتى يومنا هذا يمكن ملاحظة ذلك فالاداء الاقتصادي يتبع المشهد السياسي والامني منحيت التذبذب بالصعود والهبوط.
 - خيار حل السلطة أو اهباءها سيعني الغاء اتفاقية أوسلو واتفاق باريس الناظم للعلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل.
 - يحكم البيئة الاقتصادية في فلسطين مجموعة من التشريعات والاطر القانونية التي أقرها السلطة الفلسطينية ونصوص اتفاقية باريس وتطبيقاته على الأرض.
 - سمات الاقتصاد الفلسطيني:
 1. هيمنة قطاع التجارة والخدمات على القطاعات الانتاجية الأخرى.
 2. هيمنة الانفاق العام على حساب الاستثمارات الخاصة.
 3. اتساع التباين بين مستويات الاجور ومستويات الأسعار.
 - يوجد امكانية لحدوث تغيرات في هيكله الاقتصاد الفلسطيني بعد الحل أو الابهاء فمثلا يعود قطاعي الزراعة والصناعة للهيمنة على قطاع الخدمات.
 - على مستوى نمو الناتج المحلي من الواضح انه سيتراجع بشكل كبير، فمن الممكن أن يتراجع نمو الناتج المحلي من 15% - 20%، لان حل أو اهباء السلطة سيربك الحركة الاقتصادية. حيث سترتفع معدلات الفقر والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن نسبة كبيرة من موظفي القطاع العام (تصل لحوالي 100 الف موظف) سيفقدون عملهم. هذا الوضع سيستمر لفترة من الزمن حتى يتكيف الاقتصاد الفلسطيني مع الوضع الجديد (ويستفيد) من وضع الاقتصاد الاسرائيلي وهذا يحتاج إلى وقت حتى يأخذ هذا الهامش. كما سيتراجع قطاع الخدمات بشكل كبير.
 - القطاع الأكثر تأثراً وتراجعا سيكون قطاع المالية العامة حيث ينفق القطاع العام حوالي 3.5 مليار من حجم اقتصاد 9 مليار دولار ونصف دولار حوالي 40%. وهذا يعني توقف الانفاق الذي يقوم فيه القطاع العام، حيث سيتم تسريح عدد كبير من الموظفين وبهذا يكون تأثير قطاع المالية العامة تأثير مركب يشمل الحركة الشرائية والحركة التجارية والقدرة على التوظيف والخدمات والأمن الداخلي ومشاريع البنية التحتية.
 - تأثير المالية العامة على القطاع المصرفي كبير جدا حيث يقدم قروض للحكومة تصل إلى 1.200 مليار دولار إضافة لقروض لموظفي القطاع العام وكفلائهم تصل لحوالي 700 مليون دولار. وهذا يؤدي إلى توقف الموظفين والقطاع العام عن سداد ديونهم.
 - المطلوب من سلطة النقد لمواجهة المخاطر التي قد تصيب القطاع المصرفي المرحلة القادمة مراكمة احتياطي النقد من البنوك لمواجهة المخاطر السياسية وترفع النسبة لهذا الاحتياطي سنويا اختياريًا واجباريًا، وان تحاول ان تصفي الائتمان الذي يعطى للقطاع العام والعاملين فيه. والحصول على ضمانات دولية لتسديد القروض.
 - التوظيف العام والعمل في إسرائيل احد التدايعيات على المستوى الكلي، التوظيف العام وواضح ان 100 الف موظف سيذهبون الى سوق العمل وسوق الضفة الغربية لن يستوعبهم وبالتالي سيتسربون في اماكن أخرى. من المرجح ان تقوم

اسرائيل بتسهيل عودة العمال للاقتصاد الاسرائيلي لأنه اقل كلفة اقتصادية واجتماعية على اسرائيل ويحفظ جزء من عدم الاضطراب لانهم معينين بالسيطرة على المناطق التي احتلوها.

● القطاع التجاري سيتراجع، حيث من المرجح تراجع الواردات بسبب ان قدرة الناس على الاستهلاك ستتراجع والناس ستعود للزراعة والاساليب التقليدية. بالنسبة للصادرات لن تتضرر بنفس القدر التي تتضرر فيها الواردات حيث من المتوقع أن تقوم اسرائيل بتسهيل وصول بعض الصادرات الفلسطينية لسوقها. ومن الممكن ان تستمر الصادرات للعالم الخارجي.

● سوق فلسطين للأوراق المالية قيمته السوقية 2.700 مليون دولار هذا القطاع في حال حل السلطة لا يمكن السيطرة سيتراجع كل يوم ما قيمته 5% لمدة شهر وربما لا يبقى في السوق إلا من لديه ثقة وإيمان بقدرة السوق على العودة. ومن المتوقع أن تكون خسارة هذا السوق أكثر من 50%.

● يتم انفاق حوالي 300 مليون دولار على الشؤون الاجتماعية، هذا الانفاق في حال حل او انهيار السلطة سيتحجر.
● تدعيات على الانهيار على منظمة التحرير الفلسطينية والثبات الفلسطيني سيكون كبير خاصة بعد الحاق موازنة م ت ف بموازنة السلطة الفلسطينية.

● تداعيات الحل والانهيار على قطاع غزة الضرر سيكون اقل حيث ان هناك كيانية سياسية بل سيكون فرصة في قطاع غزة لتأخذ دورا اكبر بعد السلطة الوطنية في رام الله وضعف م ت ف، تصبح غزة بؤرة استقطاب اكبر وانفتاح اكبر وتتحول تجارة الانفاق إلى تجارة رسمية عبر العالم العربي. وبالتالي الخطورة كبيرة جدا على المستوى السياسي إذا حلت السلطة في ظل الانقسام. على المستوى الاقتصادي سسيبضرر قطاع غزة خاصة أن حوالي 40% من ميزانية السلطة تصرف على غزة.

د. سمير عبدالله: اثار مجموعة من النقاط المرتبطة بعملية الحل او الانهيار وتدعياتها:-

- الدوائر الحاكمة في إسرائيل تتمنى انهيار السلطة ولكن لا تريد ان يأتي هذا الزوال من خلالها.
- في حال قامت السلطة بحل نفسها سينهار الاقتصاد الفلسطيني كاملا.
- الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي منذ الثمينات.
- لا يوجد سبب لاسرائيل لإلغاء اتفاق باريس لأنها مستفيدة منه.
- من الصعب أن يتم فتح سوق العمل في إسرائيل في ظل الوضع الأمني السيء، بل ستعمل إسرائيل على تسهيل السفر للعمل في الخارج والمجرة

م. مازن سنقرط: قدم شرحا لوضع الاقتصاد الفلسطيني والتدعيات المرتبطة بعملية الحل والانهيار:-

- ما بين 1967 وأوسلو كانت القضايا الاقتصادية تدار من قبل الادارة المدنية الإسرائيلية، ومع ذلك استطاع القطاع الخاص العمل بنطاق محدود.
- ما بعد أوسلو لغاية 2007 تم استقطاب استثمارات كبيرة ومشاريع اقتصادية واصبح تنظيم أفضل للعلاقات الاقتصادية.
- بعد 2007 تراجعت التجارة البينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الانقسام.
- القدس خارج المعادلة سواء بقيت السلطة أو المهارت.

- في حال حدوث الانهيار التأثير على قطاع غزة سيكون اقل، ومن الممكن أن يجري ترتيبات جديدة لقطاع غزة.
- في حال الانهيار ستقوم اسرائيل بجباية الضرائب وستقوم بصرفها على المستوطنات وسيتم استخدام العمال الفلسطينيين في المستوطنات.

محاوّر النقاش

- هل يوجد سيناريو في مجال الاقتصاد يعيد تصريف وظيفة السلطة دون التأثير على الهدف السياسي للفلسطينيين بالوصول للدولة.
- اسرائيل لديها خيار الابقاء على هذه المؤسسة وتسليمها لفلسطينيين على نمط روابط القرى أو الابقاء على هذه المؤسسة وادارتها من قبل ضباط اسرائيليين.
- يجب الخروج من المأزق الذي يعيشه الفلسطينيون وان تضع الحركة الوطنية استراتيجيتها للمرحلة القادمة.

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	اياذ الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجلين	ضيف/ شريك / نوريث
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رياح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

UNDP	جهاد شوملي	23
طبيب وخبير في قطاع الصحة	جهاد مشعل	24
الممثلة المصرية	حازم غيث	25
بلدية رام الله	حسن ابو شلبيك	26
جامعة القدس	حنا عبد النور	27
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	حنان عشراوي	28
UNDP	خالد اشنتيه	29
رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"	خالد العسيلي	30
وكيل وزارة العدل	خليل الرفاعي	31
PSR	خليل الشقاقي	32
وكالة الغوث	د. امية خماش	33
شركة عدالة للمحامه	دادود درعاوي	34
جامعة القدس	راضي الجراعي	35
حزب الشعب الفلسطيني	رضا عوض الله	36
DCAF	رولاند فريديريك	37
مؤسسة التعاون	سامر فرح	38
البنك الاسلامي العربي	سامي الصعيدي	39
KAS	ستيفاني هيثمن	40
المجلس الطبي الفلسطيني	سعيد الهموز	41
المجلس التشريعي	سعيد زيد	42
جامعة بيرزيت	سفيان ابو زايدة	43
شركة كهرباء الشمال	سلام الزاغة	44
MAS	سمير عبدالله	45
NOREF	سيرجيو جارسيا	46

سلطة النقد	شاكر صرصور	47
سلطة النقد	شحادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبري صيدم	52
الامن الوطني	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طایل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبدالناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطمة	62
أمان	عزمي الشعبي	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لخلوح	65
المجلس التشريعي الفلسطيني	علاء ياغي	66
وزير التعليم العالي	علي الجرباوي	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطني	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70

جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس مانديك	80
وزارة الاتصالات	فلوريد الزربا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الإتصالات والبريد	مشهور أبو دقه	94

وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97
وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح – وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق	نعيم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعيم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وانل قعدان	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهودلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

نتائج أهيبار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج أهيبار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي هم الفلسطينيون وذلك من خلال إنتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

(1) تحديد مغزى أهيبار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. (2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. (3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبراءين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يركز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org